جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية، و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

موضوع بعنوان:

النفقات العامة و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2019

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

❖ عبدالهادي شهيرة

❖ سعيداني حفصة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الهادي مختار

أعضاء اللجنة المناقشة:

د/طالم علي..... أستاذ محاضر(ب)..... رئيسا

د/عبد الهادي مختار.....أستاذ محاضر(ب).....مقررا ومشرفا

أ/بوحركات بوعلام.....أستاذ مساعد(أ).....مناقشا

أ/مفتاح فاطمة.....أستاذ محاضر(أ).....مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، الذي أعاننا وسدد خطانا و وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من علم وتوجيه أنار درب حياتنا.

ونخص بالذكر أستاذنا المشرف الدكتور عبد الهادي مختار الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، فجزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة لموافقتهم على مناقشة وإثراء هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة جامعة ابن خلدون تيارت.

وإلى كل من كانوا وراء إتمام هذا العمل سواء كان من قريب أو بعيد.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد ﷺ.

من ربط الله طاعتها بالجنة، من أحبها حبا عميقا كالبحر متسعا كالفضاء إلى نبع الحنان وبحر الأمان التي رافقتني دعواتها دائما " **أمي الغالية**"

من تعب وضحى من أجلي، إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة وعلمني الصبر والثبات وحب الخير" **أبي العزيز**"

إلى إخوتي وأخواتي دون استثناء،إلى من علمني معنى الكفاح وساندني ومد لي يد العون والمساعدة طيلة حياتي إلى الذي كان أخ قبل أن يكون مؤطرا "**مختار**"

إلى عائلتي الثانية "**هاشمي**"

إلى كل الأصدقاء والصديقات الأحبة وزملاء الدراسة.

إلى كل من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

شهيرة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي وأبي العزيزين رحمة الله عليهم وأسكنهم فسيح جناته.

إلى كل أصدقائي، أحبتي وإخوتي

إلى كل من علمني ونصحني وكان له الفضل علي خاصة أستاذي عبد الهادي مختار أدامه الله لأهله.

إلى أهلي ككل، أساتذتي الكرام، إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة.

إلى كل من جمعتني بهم الحياة وأحبوني بصدق.

إلى كل من أكن لهم أنبل مشاعر الحب والاحترام وأرقى إحساس إلى الذين أحبهم في الله.

حفصة

الفهرس

شكر و عرفان
الإهداء
الفهرس
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
المقدمة ..... أ

الفصل الأول: مدخل نظري حول النفقات العامة

تمهيد 8
المبحث الأول : ماهية النفقات العامة 9
المطلب الأول : تعريف النفقات العامة و تطور مفهومها 9
المطلب الثاني:عناصر النفقات العامة 11
المطلب الثالث: مجالات النفقات العامة و تقسيماتها 12
المبحث الثاني: قواعد الإنفاق العام 17
المطلب الأول: ضوابط و حدود الإنفاق العام 17
المطلب الثاني: ظاهرة نمو الإنفاق العام 20
المطلب الثالث: أسباب نمو الإنفاق العام 20
المبحث الثالث: آثار النفقات العمومية وسبل ترشيدها 24
المطلب الأول: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة 24
المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية للنفقات العامة 27
المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام 28
خلاصة الفصل الأول 29

الفصل الثاني: عموميات حول التنمية الاجتماعية

تمهيد 31
المبحث الأول: مدخل لدراسة التنمية الاجتماعية..... 32
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية وخصائصها..... 32
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاجتماعية 34
المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية..... 35
المبحث الثاني: عناصر، مقومات و معيقات التنمية الاجتماعية..... 37
المطلب الأول: عناصر التنمية الاجتماعية..... 37
المطلب الثاني: مقومات التنمية الاجتماعية..... 38
المطلب الثالث: معيقات التنمية الاجتماعية..... 42
المبحث الثالث: أسس التنمية الإجتماعية و أهم أساليبها و نماذجها..... 46
المطلب الأول: أسس و مبادئ التنمية الإجتماعية..... 46
المطلب الثاني: أساليب التنمية الاجتماعية..... 47
المطلب الثالث: نماذج التنمية الاجتماعية..... 48
خلاصة الفصل الثاني 49

الفصل الثالث : تحليل النفقات العامة و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

تمهيد 51
المبحث الأول:السياسة الانفاقية في الجزائر..... 52
المطلب الأول: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر (2001-2019)..... 52
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة و الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2019 54
المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها 55

المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 58
المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)..... 58
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) 60
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو(2010-2014) وبرنامج النمو الجديد (2015-2019) 62
المبحث الثالث: دور النفقات العامة في مجالات التنمية الاجتماعية..... 68
المطلب الأول: دور النفقات العامة في مجال التعليم..... 68
المطلب الثاني: دور النفقات العامة في مجال الصحة 69
المطلب الثالث: دور النفقات العامة في مجال البطالة..... 71
خلاصة الفصل الثالث..... 75
الخاتمة.....76
قائمة المراجع 81

قائمة الجداول و

الأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر 2001-2019.	52
02	تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2019.	54
03	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز.	56
04	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004.	59
05	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	61
06	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.	64
07	تطور الانجازات المادية للصحة العمومية للفترة 2001-2009.	70
08	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2019.	72

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	منحنى بياني يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر 2001-2019.	53
02	أعمدة بيانية تمثل تطورالناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2019.	55
03	منحنى بياني يمثل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز.	57
04	توزيع المخصصات المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.	59
05	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	62
06	الدائرة البيانية للتوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.	65
07	تطور معدل البطالة.	73

المقدمة

المقدمة:

لقد تطور دور الدولة في المجتمع وطرق تدخلها في الحياة الاقتصادية، كما أخذ هذا الموضوع حيزا وافرا من التحليل الاقتصادي الكلي، وتعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به الميادين المختلفة أي أنها ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي،لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور، فإضافة إلى دورها التقليدي في توفير الحماية، الأمن والعدالة، تطور دورها مع تغير الأفكار والتوجه نحو ضرورة إعطاء دور مؤثر للدولة في الاقتصاد و هذا ما جعل للنفقات العامة دورا كبيرا في الرفع من الطلب الكلي وتحريك العجلة الإنتاجية مما يساهم في التقليل من البطالة والوصول إلى العمالة الكاملة، كما أخذت على عاتقها تحمل مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية، وتسعى الدول إلى تحقيق هذه الأخيرة من خلال تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الدخل وتحسين المستوى المعيشي، وإقامة المرافق العمومية لتلبية حاجيات أفرادها.

انطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد والنمو كأداة من أهم أدوات السياسة المالية فإن الإنفاق العام واستشراف آفاقه هو في واقع الحال من باب الاهتمام بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بحيث تعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات فاعلية في تحقيق ذلك.

ومن المتعارف عليه أن المسيرة التنموية لأي دولة لاسيما الدول النامية يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فالتنمية الاجتماعية هي تنمية علاقات الإنسان المتبادلة أي التوافق في العلاقات الاجتماعية وتغيير ظروفه المعيشية للأحسن كالصحة ،التعليم ومكافحة الفقر والبطالة، حيث لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، ونظرا لأهميتها البالغة سطرت الدول مشاريع تنموية تخضع لجملة من الضوابط والنظم التي تضم توحيد الجهود بين أفراد المجتمع.

وفي ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار البترول منذ بداية الألفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسة توسعية في الإنفاق العام من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو 2010-2014 وبرنامج النمو الجديد 2015-2019، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية، المالية، السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركة الاستثمار والنمو من جديد.

1- طرح الإشكالية:

تسعى الجزائر كباقي الدول إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من أجل النهوض بالمجتمع وإشباع رغباته، حيث اتبعت في ذلك سياسة إنفاقية توسعية خلال السنوات الأخيرة وهنا تكمن أهمية السياسة الإنفاقية في تحقيق التنمية، وعلى ضوء هذا تبرز لدينا الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير النفقات العامة على التنمية الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)؟

2- الأسئلة الفرعية:

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ؟
- ما المقصود بالتنمية الاجتماعية؟
- ما هو دور السياسة الإنفاقية في التأثير على مجالات التنمية الاجتماعية؟

3- الفرضيات:

وكإجابة أولية عن التساؤلات الفرعية، سيتم سرد جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- لتحقيق تنمية شاملة لابد أن ترتبط التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية.
- التنمية الاجتماعية تغيير اجتماعي يستهدف إشباع حاجات الأفراد ورغباتهم.
- اتبعت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لتحقيق التنمية الاجتماعية.

4- أسباب اختيار البحث:

حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

✓ الأسباب الذاتية:

- حداثة الموضوع المدروس وأهميته العلمية وارتباطه بالواقع المعاش يوميا.
- الرغبة في فهم الموضوع و الفضول العلمي لدى الباحثين للإطلاع على دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- كان لتوافق هذا الموضوع مع طبيعة التخصص دورا هاما من أجل إثراء الرصيد المعرفي للطالب.

✓ **الأسباب الموضوعية:**

- اتباع الجزائر سياسة انفاقية توسعية ترتكز على زيادة الانفاق العام للرفع من معدلات النمو وامتصاص البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية.
- ضبط المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام لإعطاء صورة واضحة عنه مع إبراز الدور المهم له.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الاعتبارات التالية:

- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاجتماعية لأنها تساعد في دفع عجلة التنمية ومن ثم دفع الاقتصاد الوطني.
- يلعب الإنفاق العام دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر، إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية.
- تعتبر مسألة تحقيق التنمية الإجتماعية المهمة الأساسية للدولة التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادة تحقيقها.

6- أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أول هدف هو محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة.
- إعطاء مفاهيم عامة حول الإنفاق العام والتنمية الاجتماعية.
- معرفة واقع كل من الإنفاق العام والتنمية الإجتماعية في الجزائر.
- تسليط الضوء على أهم برامج الإنفاق العام المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه الدراسة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار.

7- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود زمنية وأخرى مكانية:

✓ **الحدود الزمنية:** تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2001-2019، وتضمنت دراسة برامج الإنفاق العام المتمثلة في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو إضافة

إلى المخطط الخماسي و برنامج النمو الجديد، بما فيه أهداف ومضمون هذه البرامج، وكذا التطرق إلى واقع مجالات التنمية الاجتماعية من التوسع في السياسة الانفاقية خلال هذه الفترة.

- ✓ **الحدود المكانية:** وكانت الدراسة مقتصرة على الجزائر.

8- المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المتبناة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاستعراض ووصف سياسة الإنفاق العام وكذا التنمية الاجتماعية،وتوضيح أهم البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث من معطيات وجداول وأشكال...إلخ.

9- أدوات الدراسة:

من أجل القيام ببحثنا هذا اعتمدنا على الأدوات والمصادر التالية:

- ✓ **البحث الأكاديمي:** من خلال الإطلاع على مختلف الكتب والأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع، كما اعتمدنا على المجلات العلمية والتي تناولت جوانب من الموضوع بالإضافة على مجموعة من الإحصائيات والمعطيات التي تتوفر لدى هيئات رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات و وزارة المالية.
- ✓ **البحث المعلوماتي:** مواقع الأنترنت.

10- صعوبات البحث:

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل في الجانب التطبيقي، إلا أنها لم تتمثل في قلة المراجع بل تمثلت في:

- صعوبة الحصول على سلسلة زمنية للإحصائيات المتعلقة بموضوعنا على مدى الفترة الزمنية محل الدراسة.
- التضارب في الإحصائيات، فهناك تضارب في الإحصائيات بين مختلف الهيئات مثل البنك المركزي والمركز الوطني للإحصاء، الأمر الذي أوجب توخي الدقة والتأكد من صحة المعطيات من خلال المقارنة والعودة إلى الواقع.
- اتساع الموضوع وصعوبة اختصاره، كونه متشعب يرتبط بجميع مكونات الاقتصاد ويمس كافة المجالات، ومهما توسعنا في الدراسة تبقى هناك جوانب لم نتطرق لها.

11- الدراسات السابقة:

- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العمومية بهيكليها تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخل الخام الحقيقي.
- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، وقد طرحت الإشكالية كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وما هو أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي؟، ولخصت الدراسة أن الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية أثر كثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، والتي حملت الإشكالية التالية: ما مدى رشادة سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟، حيث توصل إلى أن تطور النفقات العامة كان تزايدها بوتيرة متسارعة وذلك راجع للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد، وعدم استعمالها بصورة رشيدة وكذا نجاعة التدابير المتخذة في مجال توجيه السياسة الإنفاقية.

12- هيكل البحث:

لمعالجة موضوع البحث، تم اعتماد خطة لمعالجتها في ثلاث فصول خصص اثنين منها للجانب النظري، والأخير للجانب التطبيقي إضافة للمقدمة العامة التي ألمت بتفاصيل البحث من مشكلة الدراسة والأسئلة الفرعية والفرضيات المقترحة مع إبراز أهميته وأهدافه والمنهج المتبع فيه، إضافة إلى الخاتمة العامة التي أجابت على التساؤلات الفرعية واستخلصت النتائج واقترحت توصيات مستقبلية.

وقد خصص الفصل الأول لمعالجة الإطار العام للدراسة، من خلال التطرق إلى أبرز المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والتعرف على أهميتها وتقسيماتها، لننتقل إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام بعد توضيح أسباب التزايد للنفقات العامة، وفي نهاية الفصل تعرضنا لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة.

أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى عموميات حول التنمية الاجتماعية من خلال التكلم عن المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، ابتداء من مفهوم التنمية والنمو وبيان الفرق بينهما وصولا إلى العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ومن ثم التطرق إلى أهدافها وعناصرها لنصل في نهاية الفصل لعرض مقوماتها ومعوقاتها التي تحول دون تحقيق أهدافها.

في حين خصص الفصل الأخير لإلقاء الضوء على واقع النفقات العامة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال استعراض السياسة الإنفاقية في الجزائر، لنعرض بعدها برامج الإنفاق العام المنتهجة خلال الفترة 2001-2019، ونختم نهاية الفصل بإبراز دور النفقات العامة في مجالات التنمية الاجتماعية والمتمثلة في التعليم، الصحة ومحاربة البطالة.

الفصل الأول:

مدخل نظري حول النفقات العامة

تمهيد:

تمثل دراسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات الملية ، و يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي و السياسة المالية ، و ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات . فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة ، و تبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام و اعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد ، و سعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم .

و مع تطور دور الدولة في المجتمع و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية تتطور نظرية النفقات العامة بصفة دائمة و مستمرة من حيث مفهومها و تعدد أنواعها و تقسيماتها المختلفة و القواعد التي تحكمها كما تبين بوضوح الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عليها و لهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- ❖ المبحث الأول : ماهية النفقات العامة.
- ❖ المبحث الثاني : قواعد الانفاق العامة.
- ❖ المبحث الثالث: أثار النفقات العامة و سبل ترشيدها.

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة :

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع و إشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام و الذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة ، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها ، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة و مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول : تعريف النفقات العامة و تطور مفهومها :

الفرع الأول : تعريف النفقات العامة :

للنفقة العامة تعاريف عديدة و مختلفة يمكن عرضها كما يلي:

1- " النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها ."[1]

2- و تعرف النفقات العامة بأنها " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قيل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة."[2]

3- "النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة."[3]

4- "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة."[4]

5- و هناك تعريف أخر للنفقات العامة بأنها مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات عامة ، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية."[5]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

النفقات العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منعة عامة.

---

[1] جهاد سعيد خصاونة،**علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان – الأردن ،2010 ، ص 29.

[2] **محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية 10 – 2010 ، الطبعة الرابعة ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، ص55.

[3] حامد عبد المجيد دراز ، **مبادىء المالية العامة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص251.

[4] حسن مصطفى حسين ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص11.

[5] علي خليل سليمان ، أحمد اللوزي ، **المالية العامة** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 2000 ، ص89.

الفرع الثاني : تطور مفهوم النفقات العامة :

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة و تدخلها في الاقتصاد اذ اتسع نطاق الانفاق في ظل الدولة المتدخلة و الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة.

و فيما يلي سنتطرق إلى النظرة الضيقة و النظرة الواسعة لمفهوم تطور النفقات العامة.

1- النظرة الضيقة إلى مفهوم النفقات العامة (التقليدية) :

لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي خلال القرن 19 مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بواجبات الأمن الداخلي و الخارجي و العدل و تسيير المرافق العامة ، إذ كان دور النفقات العامة في ذلك الوقت يقتصر على تحقيق هذه الأغراض فقط و الذي انعكس على دراسات الاقتصاديين و الماليين ، لم يعطي التقليديون أهمية كبيرة لدراسة النفقات العامة حيث كانوا يتناولونها من الناحية القانونية فحسب دون البحث في طبيعتها و آثارها خاصة الإقتصادية منها ، و لذا كان حجم النفقات العامة يتحدد بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات العامة و كان تحصيل الإيرادات العامة بالقدر الذي يسمح بتغطية حجم النفقات اللازمة .

ففي ظل النظرية التقليدية (الكلاسيكية) كانت الدولة تقدس مبدأ توازن المالية ، فلا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات تسير بها المرافق العامة ، إذ كان ينظر إلى نفقات الدولة باعتبارها نفقات الاستهلاك العام لذلك اعتبرت النفقات العامة كأداة تستعمل فقط من طرف السلطات العمومية لتمويل نشاطات غير الإنتاجية .

و من ثم فالإنفاق العام في ذلك الوقت كان ذو طابع حيادي لا يمس الهيكل الإقتصادي و الإجتماعي داخل الدولة ، و يقصد بالنفقة المحايدة تلك التي لا تؤثر في الحياة الإقتصادية أو حياة المجتمع عموما بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الإقتصادية في الإنتاج و الإستهلاك و التوزيع.[1]

2- النظرة الواسعة للنفقات العامة (الحديثة):

اتضح مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة،وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي جون مينارد كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي،التي قامت عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي والتخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة.

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره ، ص51-52.

وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة، التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج ازداد حجم النفقات العامة وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لإشباع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك وفقا لخطة وطنية شاملة تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها.

وفي ظل الدولة النامية ،تتحمل الدولة مسؤولية أحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي والتي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والاستقرار والنمو الاقتصادي.

ومع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة واحتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وذلك بتحديد وتحليل مكوناتها،أنواعها،آثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة.[1]

المطلب الثاني:عناصر النفقات العامة:

الفرع الأول:النفقة العامة مبلغ نقدي:[2]

يتميز إنفاق الدولة في وقتنا الحاضر بأنه مبلغ نقدي بعد أن كانت الدولة في الماضي تميل إلى أداء بعض التزاماتها في صورة عينية أي مقابلا عينيا وذلك مقابل حصولها على البضائع والخدمات أو تقديم للعاملين منها بعض المزايا العينية كمنحهم السكن والمأكل والملبس والخدمات الصحية.

الفرع الثاني: النفقة العامة تصدر من الذمة المالية للدولة أو لأي شخص معنوي عام:[3]

يشترط في اعتبار النفقة العامة أن تصدر من شخص معنوي وإداري والذي هو إحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية و ذمة مالية و تمتلك الصفة الآمرة و السيادية .

---

[1] بن نوار بومدين ، **النفقات العامة على التعليم ، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2010-2011 ، ص13-14 .

[2] محمد سلمان سلامة ، **الإدارة المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015 ، ص 35 – 36.

[3] سمير صلاح الدين حمدي ، **المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، طباعة النشر و التوزيع ، مكتبة زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2015،ص52.

إن الفقه المالي طرح معيارين للتمييز بين النفقات العامة و النفقات الخاصة و هما :

أ- **المعيار القانوني الإداري** : يعتمد أصحاب هذا المعيار في تحديد الطبيعة القانونية للنفقة على أساس صفة القائم بالإنفاق و على طبيعة الاختلافات بين نشاط الهيئات العامة و الخاصة وتستهدف الأولى إلى تحقيق المصلحة العامة و التي يقوم بها أشخاص القانون العام و هي الدولة و الهيئات العامة القومية و المحلية و المؤسسات العامة ، بينما تستهدف الثانية (الأفراد و الهيئات الخاصة من شركات و جمعيات) المصلحة الخاصة بالاعتماد على التعاقد فيما بينهما أو مع الهيئات العامة.

ب- **المعيار الوظيفي :** ظهر هذا المعيار نتيجة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و ظهور القطاع المختلط العامل للصالح العام و إشباع الحاجات العامة و تعمل وفق ما يمليه التخطيط العام للدولة و المخصصة لإشباع الحاجات العامة حتى و إن كانت المؤسسات في بعض مفاصلها تعود للقطاع الخاص و لكن النفقات التي يقوم بها الأشخاص تعتبر نفقات عامة.

الفرع الثالث: النفقة العامة الغرض منها تحقيق نفع عام:[1]

لكي تتم للنفقة صفتها العامة يجب أن تخصص لتحقيق منفعة عامة و يقوم هذا العنصر على سندين أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة أي أن يكون الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة و ثانيهما يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

المطلب الثالث: مجالات النفقات العامة و تقسيماتها:

الفرع الأول: مجالات النفقات العامة:[2]

لا يوجد هناك سقف للنفقات العامة خاصة في الوقت الحالي و ذلك لأن النفقة العامة هدفها تلبية الحاجات العامة ، و الحاجات تمتاز بالتجدد و التدخل لذا على الدولة أن تحاول دوما تلبية تلك الحاجات و هذا يتطلب الإنفاق في كثير من المجالات و من هنا فإن الإنفاق العام في تزايد مستمر.

---

[1] زينب حسين عوض الله ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الرابعة ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ، 2012 ، ص 22.

[2] بن فاضل سامية ، **النفقات العمومية و دورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2016** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، شعبة العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017-2018، ص09.

و ليس شرطا أن تتفق جميع الدول في جميع مجالات الإنفاق التي سنذكرها لأن ذلك يعتمد على طبيعة النظام القائم و على مدى الوضع الإقتصادي و المالي و الإجتماعي للدولة و يمكن أن نذكر المجالات التالية:

- الإدارة العامة ، الإنفاق على جميع الأجهزة و مِؤسسات الدولة.
- الدفاع الخارجي .
- الأمن الداخلي.
- العلاقات الخارجية الدولية و الإنفاق على السفارات و الملحقات الثقافية و العسكرية... إلخ.
- الشِؤون الإجتماعية و الحية.
- التعليم و البيئة و القضاء.
- التنمية الإقتصادية.
- الأبحاث العلمية.
- المواصلات و الإتصالات.
- البنية التحتية ، الزراعة ، الري ، الصناعة و السياحة.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة:

تتعدد النفقات العامة و تزداد أنواعها كلما تدخلت الدولة و اتسع نشاطها ، و من ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم و تبويب هذه النفقات إلى أقسام مميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة و منطقية ، إذ أن هذه التقسيمات في مجملها النظري و التطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين :

المعيار الإقتصادي (العلمي) للنفقات العامة.

المعيار الوضعي (العملي) للنفقات العامة.

أولا : التقسيمات العلمية (الإقتصادية) النفقات العامة :

يعتمد التقسيم الإقتصادي للنفقات العامة على عدد من المعايير نجد من أهمها :

1- معيار الدورية (التكرار) :[1] حيث تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا الأساس إلى مايلي:

أ- **النفقات العامة العادية:** و هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية و يتكرر إنفاقها في كل سنة و ليس لمقصود بالتكرار هنا هو ثبات المبلغ المنفق كل عام ، فقد تتغير قيمة النفقة العادية كل سنة بالزيادة أو النقصان. فالموازنة العامة لأي دولة و لأي سنة لا تكاد

[1] جهاد سعيد خصاونة ،مرجع سبق ذكره،ص 46-47.

تخلو من النفقات العادية ويمكن إعطاء أمثلة على هذه النفقات في الرواتب و الأجور المدفوعة لموظفي الدولة و نفقات التعليم و الصحة والقضاء و الدفاع أثناء السلم.

ب- **النفقات العامة غير العادية:** و هي تلك النفقات التي لا يتكرر إنفاقها كل سنة بانتظام في موازنة الدولة كون هذه النفقات تنفق في أوقات متباعدة و بصورة غير منتظمة و من أمثلة ذلك النفقات الحربية و النفقات اللازم لمواجهة حالات الطوارئ كالفيضانات و الأوبئة و الزلازل و الأعاصير...إلخ ، و يتم تمويلها من الإيرادات العامة غير العادية كالقروض و الإصدار النقدي.

2- **معيار الأثر على الناتج الوطني و حجمه (طبيعة النفقة):** وفق هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات ، النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية :[1]

أ- **النفقات الحقيقية:** يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، كأثمان المواد و التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة ، فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية و ينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و اليد العاملة. فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

ب- **النفقات التحويلية:** هي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع و الخدمات أو رؤوس الأموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الإجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الإجتماعية الأخرى محدودة الدخل وهي على ثلاثة أشكال:

- **نفقات تحويلية إجتماعية:** وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الإجتماعية و التأمينات الإجتماعية.

- **نفقات تحويلية إقتصادية:** إذا كانت النفقات التحويلية الإجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن إجتماعي فإن النفقات التحويلية الإقتصادية مرادها تحقيق توازن إقتصادي و من أمثلتها إعانات الإستثمار و الإمتيازات الضريبية.

[1] سوزي عدل ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2000، ص40.

- **نفقات تحويلية مالية:** هي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه وهذه النفقات تقوم بتحويل المبالغ النقدية من دافعي الضرائب إلى حاملي سندات الدين العام.

3- معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة (الغرض من النفقة): يمكن تقسيم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاثة أنواع رئيسية[1]:

أ- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة و تشتمل هذه النفقات على نفقات الإدارة العامة و الدفاع و الأمن و العدالة.

ب- **النفقات الإجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الإجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الإجتماعية للأفراد كتحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الرعاية الصحية للأفراد.

ت- **النفقات الإقتصادية:** و هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف إقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل و المواصلات ، الري و الصرف. كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الإقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة و الخاصة.

4- معيار الشمولية: يمكن تقسيم النفقات العامة حسب معيار الشمولية إلى:[2]

أ- **النفقات الوطنية أو المركزية:** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع الوطني و القضاء و الأمن ، وهي نفقات ذات طابع وطني.

ب- **النفقات المحلية أو الإقليمية:** هي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

ثانيا: التقسيمات الوضعية (العملية) للنفقات العامة:

لقد طرأ تطور كبير على التقسيمات العملية تبعا لتطور المالية العامة بشكل عام و دور الدولة في الحياة الإقتصادية بشكل خاص ، فهناك التقسيم الإداري ، التقسيم الوظيفي و التقسيم النوعي.

1- التقسيم الإداري للنفقات العامة:

يتم تقسيم النفقات العامة وفقا لهذا التقسيم حسب الوحدات الإدارية الحكومية التي تمارس النشاط الحكومي ، حيث يتم تقسيمها إلى وزارات و دوائر و يقرر لكل وزارة أو دائرة أو مؤسسة عامة قسم

[1] زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره، ص42-43.
[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص79 .

خاص من النفقات العامة ثم يجري تقسيم النفقات العامة داخل الوحدة الحكومية إلى مجموعات مختلفة تمثل كل منها غرض الإنفاق العام.[1]

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

يتم تصنيف النفقات العامة تبعا لهذا التقسيم حسب الوظائف و الخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات. و بناءا عليه يتم تصنيف النفقات العامة في مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف.[2]

3- التقسيم النوعي للنفقات العامة:[3]

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة و المخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى مجموعات إنفاقية و هي :

- نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور و المرتبات.
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج و يطلق عليها النفقات الجارية.
- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

---

[1] جهاد سعيد خصاولة ، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] المرجع السابق، ص53.

[3] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف**، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2002 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010 ، ص19.

المبحث الثاني: قواعد الإنفاق العام:

يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لأسس ومبادئ محددة يجب عدم تجاوزها وهذا في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجات العامة،كما أدى قيام الحروب وانتشار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى إنفاق المزيد من الأموال العامة حتى أصبحت ظاهرة مستمرة في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم النفقات العامة.

المطلب الأول: ضوابط و حدود الإنفاق العام:

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام : إن قيام الدولة و مختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها احترام و التزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الإنفاق محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، و هذه الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف هذه النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع بتوخي الإقتصاد في هذه النفقات مع إحكام الرقابة أثناء الإنفاق.

أولا: ضابط المنفعة :[1]

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها.و بذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها يعني أن هذه النفقات لا مبرر لها. وفكرة المنفعة العامة و تحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة و إن كان من الممكن الارتكاز على عاملين أساسيين:

العامل الأول هو حجم الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني و العامل الثاني هو طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

و مما هو جدير بالذكر أنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي و قل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق رفاهية الأفراد. و ينبغي لتحقيق أقصى منفعة إجتماعية أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها و إنفاقها نحو العمل على زيادة الدخل الوطني و تقليل الفوارق بين دخول الأفراد، فزيادة الدخل الوطني يكون بالعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى الإنتاجية من جهة و تنظيم الإنتاج من جهة أخرى أما تقليل الفوارق بين دخول الأفراد فيكون بنقل القدرة الشرائية من الأشخاص الذين لهم دخول مرتفعة إلى أصحاب الدخول المحدودة.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص82-84.

ثانيا : ضابط الإقتصاد:[1]

يتضمن ضابط الاقتصاد الابتعاد عن التبذير و الإسراف في الإنفاق العام دون مبرر و يرتبط هذا الضابط بالضابط الأول فتتحقق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة أو بعبارة أخرى يحقق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة. أو هو ترشيد الإنفاق أو هو بعبارة أخرى حسن التدبير أو يعني إنفاق ما يلزم من أموال مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوع و الابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع.

ثالثا: ضابط الترخيص:[2]

و يعني هذا الضابط عدم جواز الصرف و الارتباط به إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواءا كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف.

الفرع الثاني: حدود الإنفاق العام:[3]

إن حجم النفقات العامة و دورها في المجتمع و الإقتصاد يعتمد على عدة عوامل و التي من أهمها ما يلي:

1- **دور الدولة:** حيث تختلف أهمية النفقات العامة و حجمها و الدور الذي تؤديه تبعا لدور الدولة في الإقتصاد إذ أن الدور المحايد للدولة في عمل الإقتصاد و نشاطاته في ظل النظرية الإقتصادية الكلاسيكية يفرض دورا محايدا للنفقات العامة بحيث ينبغي أن لا يترتب عليها أي تأثير على عمل الإقتصاد و نشاطاته، و بالتالي فإن نشاط الدولة يجب أن يقتصر على أقل قدر ممكن من النفقات و بالشكل الذي يتم من خلاله القيام بمهام الدولة الحارسة و التي تتضمن تأمين الدفاع الخارجي و توفير الأمن الداخلي و تحقي العدالة و فرض النظام و الاقتصار على ذلك في الإنفاق العام ودون أن يمتد لتحقيق أهداف أخرى إقتصادية أو إجتماعية. في حين أن دور الدولة الحديثة في الوقت الحاضر امتد ليشمل كافة المجالات بحيث تبرز الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة في كل مجال، بحيث تقوم بأداء وظائف جديدة إضافة إلى الوظائف القديمة و بقدر أكبر و كفاءة أكبر و هو ما ينجم عنه تزايد أهمية النفقات العامة و دورها الأساسي في تحقيق أهداف متعددة، حيث تعتبر النفقات العامة أداة هامة من أدوات السياسة الإقتصادية لتحقيق التوسع و النمو في الإقتصاد و بما يضمن تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007،ص53-54.

[2] المرجع السابق، ص54.

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن، 2008، ص118-123 .

2- **القدرة المالية للدولة:** و تعني قدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة ذلك أن النفقات العامة محكومة في نهاية الأمر بما يتوفر من هذا التمويل الذي يتاح لها عن طريق الإيرادات العامة و حيث أن النفقات العامة تتسم بقدر كبير من المرونة المرتبطة بقدرة الدولة الكبيرة على توفير الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة هذا اعتمادا على سلطة الدولة في فرض الضرائب و الحصول على القروض و الإصدار النقدي.

3- **حالة النشاط الإقتصادي:** تتمثل في مستوى النشاطات الإقتصادية حيث توجد علاقة عكسية في الغالب بين مستوى النشاطات الإقتصادية التي تحددها حالة الإقتصاد و بين الحاجة للنفقات العامة، حيث أن انخفاض مستوى النشاطات الإقصادية في ظل حالة الكساد يقتضي اتباع سياسة توسعية تتضمن ضرورة التوسع في النفقات العامة و زيادتها و ذلك لإحداث زيادة الطلب الكلي الفعال، في حين أن حالة التوسع الإقتصادي و بالذات التي تتحقق في ظل التضخم يقتضي إتباع سياسة انكماشية تتضمن العمل على تقليص النفقات العامة من أجل معالجة الزيادة في الطلب الكلي عل العرض الكلي لامتصاص القوى الشرائية الفائضة المرتبطة بالزيادة في الطلب الكلي و بالشكل الذي يساعد في كبح التضخم و معالجته، وبالتالي فإن حالة الإقتصاد و مستوى نشاطاته هي التي تحدد الحاجة للنفقات العامة.

4- المنفعة التي تحققها النفقة العامة: إن المبرر الأساسي للنفقات العامة هو تحقيقه للمنافع العامة، و هو الأمر الذي يرتبط بتحقيق المصلحة الإجتماعية العامة في الإطار الاشتراكي و بفكرة الرفاهية في لإطار الرأسمالي، هذه الفكرة التي ترى أن النفقات العامة حتى يوجد ما يبررها ينبغي أن تسهم في تحقيق انتفاع الفرد أو جهة معينة يفوق أو يساوي على الأقل كلفة هذه النفقة التي تحملها فرد آخر أو جهة أخرى، بحيث تتحقق منفعة من النفقة العامة تفوق عبئها المالي أو تكون مساوية ه على الأقل و عادة يتم تحديد النفقة العامة من خلال تحقيق أكبر منفعة عامة أو اجتماعية ممكنة بأقل نفقة عامة ممكنة.

المطلب الثاني: ظاهرة نمو الإنفاق العام:[1]

إن الحديث عن تزايد حجم الإنفاق العام هو من صميم الحديث عن الرقابة المالية على هذا الإنفاق فطالما أن هذه النفقات تتطور و تزداد من يوم لآخر نتيجة تغير الظروف السياسية، الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

كما صاغ العالم الألماني أدولف فاجنر "A.WAGNER" إستنتاجه حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في صورة القانون الإقتصادي فأطلق عليه تسمية قانون فاجنر، أي أنه كلما زاد معدل النمو الإقتصادي لمجتمع ما تبعه توسع في أدوار الدولة و حتما سيؤدي ذلك إلى الظاهرة المقصودة وهي زيادة الإنفاق العام و لكن لا يؤدي هذا دائما للزيادة في نصيب دخل الفرد من الدخل الوطني أي الزيادة في معدلات الإنفاق العام لا يعني دائما الزيادة في قيمة المنفعة الحقيقية المترتبة على الإنفاق، و بهذا نجد أن الزيادة ترجع لأسباب ظاهرية المقصود بها زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة الحقيقية للخدمات العامة كما قد ترجع لأسباب حقيقية أي نتيجة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات.

المطلب الثالث: أسباب نمو الإنفاق العام:

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العمومية: هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع و الخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة و هي تتمثل في:

1- **انخفاض قيمة النقد:** أصبح الانخفاض في قيمة النقد مظهر من مظاهر الحياة الإقتصادية في العصر الحديث و لم تفلت منه دولة من الدول مما دفع بعض الإقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الإقتصادية للدول.

يقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض و هو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد و لا يقصد بالتضخم ارتفاع مستوى الأسعار في سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة و إنما ارتفاع الأسعار لسلعة أو مجموعة من السلع خلال فترة زمنية ممتدة.[2]

---

[1] بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، طبعة 2010 ، القاهرة، مصر، ص61-62.

[2] محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى،عمان، الأردن ، 2014، ص67.

2- **إختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة:** يؤدي تغير القواعد الفنية و المحاسبية في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة و هي زيادة ظاهرية و غير حقيقية مثل التغير في أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة.[1]

3- **إتساع إقليم الدولة:** يؤدي اتساع رقعة الدولة و زيادة مساحة الإقليم التابعة لها إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة و تعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها.[2]

4- **زيادة عدد السكان:** تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة و الزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر و تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من خدمات العامة و لا تعود الزيادة في النفقات العامة و تزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان.[3]

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:

1- الأسباب الاقتصادية: تتمثل هذه الأسباب في:[4]

أ- **تطور حجم الدخل القومي:** لما كانت النفقات العامة تمثل القطاعات من الدخل القومي لذلك فإن لحجم الدخل القومي وتطوره تأثير واضح على حجم النفقات العامة بحيث أنها تزداد بزيادته سواء كانت في الدول المتخلفة أو في الدول المتقدمة اقتصاديا.

ب- **تطور الدور الإقتصادي في الدولة:** نتيجة للأزمات الاقتصادية تخلت الدولة عن حيادها الذي فرضه عليها نظام الإقتصاد الحر واتبعت سياسة جديدة قوامها التدخل في الحياة الإقتصادية بهدف تحقيق التوازن الذي عجز عنه نظام السوق التلقائي وقد توسع نطاق هذا الاتجاه وانسحب أثره على زيادة حجم النفقات العامة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها بعض الدول الرأسمالية كما أن اضطلاع الدولة بمسؤولية التنمية قد أدى إلى توسع نطاق نشاطها وبالتالي زيادة النفقات العامة بقصد تمكين الدولة من القيام بالمشروعات الائتمانية وتوجيه وتخطيط النشاط الاقتصادي والقضاء على مظاهر الاستقلال والسيطرة والاحتكار فأقدمت على سياسة

[1] المرجع السابق ص68.
[2] أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2012، ص80.
[3] المرجع السابق ص81.
[4] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص87.

التأميم والتوسع في حجم القطاع الذي يقع تحت سيطرة الدولة بقصد زيادته وتوزيع الناتج توزيعا عادلا (دول العالم الثالث).

2- **الأسباب السياسية:** يمكن تقسيم الأسباب السياسية إلى قسمين :[1]

أ- **الأسباب السياسية الداخلية** :

- **إنتشار المبادئ والنظم الديمقراطية:** أدى انتشارها إلى تطور الفكر السياسي واختفاء فكرة عدم مسؤولية الدولة عن تصرفاتها كما أدى اتساع نشاطها وتعدد وظائفها إلى زيادة النفقات العامة لتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع.
- **تعدد الأحزاب السياسية:** هو الآخر الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة محاولة لكسب رضى الأنصار ولتنفيذ البرامج الانتخابية.

ب- **الأسباب السياسية الخارجية** :

- **ازدياد النفقات الحربية:** يرتبط انتشار الحروب خاصة بزيادة النفقات العامة وتكمن الزيادة المستمرة في النفقات الحربية في عدة أسباب أهمها :

- انتشار استخدام الأسلحة الحديثة ذات التكاليف العامة وبالتالي زيادة عبئها ذلك لأن النفقات العامة تزداد أثناء الحروب وتتحمل موجات تضخمية تزيد من أعباء الدولة كتحويل الانفاق العسكري أو تقديم المنح والإعانات لمحدودي الدخل ومنكوبي الحرب .
- اختلاف استراتيجية الدفاع الحديثة عن الفترة التقليدية.
- انتشار سياسة الأحلاف العسكرية حيث تتولى دول كبرى متحالفة تقديم الإعانات والقروض للدول المتحالف معها.
- يتسم الانفاق الحربي بالسرية وبالتالي لا يخضع للإجراءات الإدارية والمالية التي تضمن دقة الرقابة.

- **اتساع نطاق العلاقات الدولية:** إن انتشار الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم وتعدد المؤتمرات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها الدول في العصر الحديث مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.
- توسع الدول في تقديم الإعانات و القروض للدول الأجنبية كأسلوب لدعم العلاقات عن طريق مساعدتها في تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لمواجهة الأزمات الإقتصادية، السياسية و الكوارث الطبيعية.

[1] المرجع السابق، ص88.

3- **الأسباب الإجتماعية**: لقد أدى ميل السكان إلى التركز في المدن و المراكز الصناعية الكبرى إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات و يرجع ذلك إلى أن متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة أكبر من الريف بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة في المجالات التقليدية للحكومة تتركز معظمها في المدن الكبرى، كما أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى تغير الهيكل السكاني في المجتمع و بالتالي الزيادة في الإنفاق العام نتيجة توسع الدول في خدماتها و رفع مستواها.[1]

4- **الأسباب الإدارية**: يؤدي سوء التنظيم الإداري و عدم مسايرته للتطور السريع في الحياة الإقتصادية و العلمية و كذلك الإسراف في عدد الموظفين و زيادتهم عن حاجة العمل و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة إلى زيادة النفقات العامة و تعتبر هذه الزيادة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبئ التكاليف العامة على المواطنين و إن كانت تعتبر زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.[2]

5- **الأسباب المالية**: [3]

- تؤدي سهولة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على موارد للخزينة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي و خاصة على الشؤون الحربية.
- تشجيع المواطنين على الاكتتاب في القروض العامة كعلاوات السداد و إعفاء فوائد الدين العام من دفع الضرائب.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] المرجع السابق ص73.

المبحث الثالث: آثار النفقات العمومية وسبل ترشيدها:

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى كل من الآثار الإقتصادية المباشرة و غير المباشرة للنفقات العمومية و سبل ترشيدها.

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة:

النفقات العامة تنقسم تبعا لأغراضها إلى عدة أنواع مختلفة وهو ما يعني أنها تنتج آثار متعددة في مختلف المجالات فهي تهدف في نطاق الإقتصاد العام إلى إشباع الحاجات الجماعية المختلفة ،وتنقسم بذلك إلى آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة: هي الآثار على النشاط الإقتصادي أو التغيرات التي تطرأ على الحياة الإقتصادية أي هي تلك التي تشكل آثار أولية للإنفاق العام.

1- أُثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني: [1]

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج و التشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي حيث تمثل جزءا هاما في هذا الطلب والعلاقة بين النفقات العامة و حجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة و نوعها.

إن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواءا بصورة مباشرة أو غير مباشرة و من ثم يرتفع الناتج الوطني، و لبيان أثر النفقات العامة في رفع القدرة الإنتاجية يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة:

أ- النفقات الإنتاجية أو الإستثمارية:

تعمل على إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد و تعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للإستثمار حيث يعد الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني و رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الوطني. وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح الدولة بعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات إقتصادية لتحقيق أهداف إقتصادية معينة مثل تخفيض أسعار السلع ذات الإستهلاك الواسع.

ب- النفقات الإجتماعية:

تشمل النفقات التحويلية و النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الإجتماعية ، فالنفقات الإجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية

[1] عباس محمد محرزي، مرجع سبق ذكره، ص100-101.

لصالح بعض الأفراد (المتعلقة بالفئات محدودة الدخل) و بالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الإجتماعية على حجم الإنتاج و ذلك لعدم معرفة السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد و لكن ابتداءا من الفئات ذو الدخل المحدود و ارتفاع ميلها الحدي للإستهلاك فإنه من المنطق أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية و بالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها، أما في حالة إذا اتخذت النفقات الإجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات أو تحويلات مباشرة) فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ أي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الإستهلاكية مثل نفقات التعليم و الصحة التي تؤثر على رفع المستوى الإجتماعي للأفراد.

ت- النفقات العسكرية:

تملك النفقات العسكرية أثرا فعالا على الإنتاج الوطني على وحه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول حيث يمتد أثرها ليشمل الإستعداد للحرب و ما بعد الحرب و بالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية و السياسية بصورة مباشرة و النواحي الإقتصادية بصورة غير مباشرة.

2- آثار النفقات العمومية على الإستهلاك القومي:[1]

تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية لأن هناك جزءا كبيرا من هذه النفقات ينفذ على شكل شراء سلع استهلاكية كخدمات الدفاع والأمن وسلع استهلاكية أخرى ولهذا فإن آثار النفقات العامة على الاستهلاك تتوقف إلى حد بعيد على نوع هذه النفقات وعلى ظروف الفئة الاجتماعية التي تحصل عليها سواءا كانت من الفئة الاجتماعية التي تحصل على دخول مرتفعة وبالتالي يكون ميلها الحدي للاستهلاك واطئا أو من التي تكون دخولها منخفضة وبالتالي يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفع.

3- **أثر النفقات العامة على الدخل**:[2]

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواءا في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية.فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والمرتبات لكن هذا غير كاف لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتحقيق الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة إذا كانت الغالبية فقيرة ،غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء القومي

[1] فتحي أحمد ذياب عواد ،مرجع سبق ذكره، ص99.
[2] أعمر يحياوي،**مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2005، الجزائر، ص 86-87.

فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة ومداخيل الأملاك الوطنية وفي حالة الركود الإقتصادي و الافتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على مداخيل الأفراد.

4- **أثر النفقات العامة على الأسعار**:

تحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان، وقد تقدم إعانات للمنتجين للحد من تكلفة الإنتاج أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار، ويمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود (لكن يجب عدم المغالاة في ذلك) أن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين كما يمكن أن تحمي بعض المنتجات من انهيار أسعارها.

5- أثر النفقات العامة على التشغيل:

مما يساعد على خلق فرص التشغيل ،إنفاق الدولة في إطار المساهمة كليا أو جزئيا في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال وقد يؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية. كذلك عندما تتجه الدولة نحو فك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق الضرورية فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تساعد على خلق التشغيل لأبناء تلك المناطق فضلا عن استيعابها رؤوس الأموال بسبب تفتحها على العمران مما يزيد في فرص التشغيل أيضا، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف العلاج، منحة الشيخوخة...) وعليه يقبلون على العمل أينما كان.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:[1] تتحدد الآثار غير المباشرة من خلال مفهوم المضاعف والمعجل ونتعرف بصورة موجزة على مبدأ المضاعف ومبدأ المعجل.

1- **المضاعف:** يعرف المضاعف بأنه الزيادة الأولية من الاستثمار يصاحبها زيادة مضاعفة في الدخل الوطني ويتم حسابه بأنه مقلوب الميل الحدي للإدخار.

حيث أن الميل الحدي للاستهلاك $= \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$

[1] سمير الشاعر،**المالية العامة والنظام المالي الاسلامي** ،الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم للنشر والتوزيع، بيروت ،2011، ص88.

ومضاعف الإنفاق العام في النموذج البسيط يمكن أن يعبر عنه بالعلاقة: $\frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$

ولدينا: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار=1

وبالتعويض نجد:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

إذن أهمية المضاعف تتوقف على أهمية الزيادة في النفقات الاستهلاكية بمعنى أنه يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار .

2- **المعجل:** يقصد بالمعجل الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار وعلى ذلك نجد أن الانفاق العام إلى جانب تأثيره المباشر على الاستثمار والطلب الكلي والانتاج الوطني فإنه يؤدي إلى زيادة الدخل مرة أخرى.

فإذا زاد الاستثمار من خلال الانفاق العام فإن زيادته سوف تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني (المضاعف)والذي ينعكس على زيادة الاستهلاك بعد ذلك وزيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الاستثمار مرة أخرى (المعجل) وبالتالي زيادة أكبر في الناتج والدخل الوطني.

ويمكن التعبير عن هذا المبدأ على النحو التالي:

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية للنفقات العامة:[1]

تشمل هذه النفقات العامة نوعين من الإنفاق فالنوع الأول يخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، إذ يهدف هذا النوع إلى تكوين ما يسمى رأس المال الإنساني ويتمثل في النفقات المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة، التعليم والثقافة ، الإسكان والمياه الصالحة للشرب...إلخ، مما يؤدي وبطريق مباشر إلى زيادة الدخل. أما النوع الثاني فيخصص لإعطاء إعانات

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص86.

إجتماعية سواءا عينية أو نقدية للطبقات الفقيرة وذلك لمقابلة حالات المرض والشيخوخة والبطالة وخفض نفقات المعيشة للأسر الكبيرة ويسمى هذا النوع من الإنفاق بالتأمين الاجتماعي ، إذ يؤثر على الانتاج بطريقة غير مباشرة أما أثره المباشر فيتم أساسا على إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الاجتماعية سالفة الذكر، مما يؤدي إلى رفع دخولها وبالتالي إلى زيادة استهلاكها مما يؤثر على الطلب الفعال بالزيادة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاج عن طريق مبدأ المضاعف.

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام:[1]

إن المقصود من ترشيد الإنفاق العام هو أن يتم توجيه النفقات توجيها سلميا لتحقيق أهدافها على أحسن وجه ممكن.

كما أن زيادة الإنفاق العام لا يستحوذ على ما يقدمه القطاع الخاص حيث أن الإنفاق العام الأمثل يتحقق بتحقيق تساوي المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية و يقصد بالمنافع الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع من جراء النشاط العام أما التكلفة الحدية الاجتماعية فإنها مقدار ما ضحى بها إنتاج القطاع الخاص من جراء قيام الدولة بالنشاط.

لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه و لكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق و الإسراف.

و نذكر أهم ضوابط الإنفاق العام:

- قبل الإنفاق العام من الضروري وضع دراسة شاملة للوصول من خلال ذلك إلى تحديد أولويات الإنفاق العام.
- الابتعاد قدر الإمكان عن النفقات غير المنتجة أو التي تكون إنتاجيتها ضعيفة و المشاريع التي لا تشبع حاجات المجتمع و التركيز على المشاريع التنموية.
- ضرورة تقييم الأداء المصاحب للإنفاق العام في مؤسسات الدولة و استخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأداء و ذلك للتأكد بأن قيمة الأداء توازي قيمة النفقات بشكل عادل و عام
- ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق و ذلك للتأكد من صرفها في المجالات المخصص لها و في حدود القوانين و اللوائح و في غياب كل إسراف و تبذير أو اختلاس.

[1] سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سبق ذكره، ص81-82.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات العامة تبين لنا أنها وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، و تسعى من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها و تقسيماتها إلى تحقيق النفع العام و إشباع حاجات المواطنين و لو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة.

و نظرا لازدياد نشاط الدولة اتسع بذلك مفهوم الإنفاق العام و تحددت ميادينه، إذ يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة و هي العوامل المؤثرة في حجم النفقات العامة حيث تسعى من خلالها إلى ترشيد الإنفاق العام و زيادة فعاليته، مما يترتب على ذلك دورا واسعا و آثارا هامة تتعلق بمختلف جوانب الحياة الإقتصادية مما تؤثر على الإقتصاد الوطني و على كافة جوانب المجتمع سواءا كانت سياسية، إجتماعية أو مالية.

الفصل الثاني:

عموميات حول التنمية الاجتماعية

تمهيد:

تعتبر التنمية ظاهرة إجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا و وجودا، فهي تحضى باهتمام بالغ من طرف جل المتتبعين و المهتمين بمشاكل العالم الثالث و انطلاقا من هذا فإن مشكلة التنمية قد احتلت مكانا بارزا من اهتمام المفكرين و المنظرين الإجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نظرا لارتباطها بالواقع العام الإقتصادي، السياسي، الإجتماعي و الثقافي لمجتمعات العالم النامي.

فالتنمية الإجتماعية ضرورية للتنمية الإقتصادية فهي تدفع عجلتها و تضمن نجاحها و استمرارها، كما يمكن اعتبارها عملية تشترك فيها كافة المتغيرات و المؤشرات التي يتكون منها المجتمع إلا أنه لا يمكن إحداث التنمية مع إهمال جانب من جوانب المجتمع و التي تشير إلى وحدة الظواهر الإجتماعية و علومها المختلفة و صعوبة الفصل بينها، الأمر الذي أدى إلى ظهور التنمية الإجتماعية و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة:

- ❖ المبحث الأول: مدخل لدراسة التنمية الإجتماعية.
- ❖ المبحث الثاني: عناصر، مقومات و معيقات التنمية الإجتماعية.
- ❖ المبحث الثالث: أسس التنمية الإجتماعية و أهم أساليبها و نماذجها.

المبحث الأول: مدخل لدراسة التنمية الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية عبارة عن تغيير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية، وإزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين وإيجاد علاقات جديدة ونظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الحاجات والرغبات، كما أنها تستهدف إزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية وخصائصها:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية: تعتبر التنمية الاجتماعية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بين أفراد الدولة، ولذلك في هذا المطلب سنتكلم عن مفهوم التنمية والفرق بينها وبين النمو وعن التنمية الإجتماعية إضافة إلى خصائصها.

أولا: مفهوم التنمية: [1]

عرف البعض التنمية بأنها زيادة الإنتاج واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وهذا الرأي يغفل أن التكنولوجيا هي نتاج اجتماعي وأن ما يطبق على مجتمع ما لا يستلزم بالضرورة ان يطبق على مجتمع آخر ويؤتي نفس ثمار التجربة، كما عرفت كذلك بأنها اللحاق بالبلاد المتقدمة وهذا التعريف أيضا يجعل الدول النامية في تبعية و ازدواجية دائمة للدول المتقدمة وبالتالي يخل بنظامها الداخلي والتنمية التي ترجوها.

ومن هذه المفاهيم السابقة للتنمية والتي ثبت خطؤها أوجد مفهوم التنمية البديلة والتي نأخذ في اعتبارها الأهداف و الأساليب التي أغفلتها التعريفات السابقة ومن أهم هذه المفاهيم:

1- **مفهوم الاحتياجات الأساسية:** وجوهره أن التنمية يجب أن تسعى للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين من مسكن وملبس وخدمات صحية وتعليمية، ويفترض أن هدف التنمية هو القطاعات العريضة والفقيرة.

2- **مفهوم التكنولوجيا الملائمة:** وجوهر هذا المفهوم ليس ملزما استخدام أحدث ما توصل إليه العلم من تكنولوجيا متطورة وإنما اختيار التكنولوجيا بشكل يلائم واقع البلاد لتوظيفها بشكل فعال.

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2006، ص211-213.

3- تقليل التبعية والاعتماد على الذات: ويقصد بذلك أن من أهداف التنمية دعم الاستقلال الوطني والتحرر من التبعية الخارجية والاعتماد على المصادر الداخلية وتنميتها.

4- العدالة التوزيعية: فلا تنمية حقيقية دون عدالة في التوزيع ودون مشاركة الفئات الاجتماعية في عائد التنمية، ومن ثم تكون العدالة في توزيع الدخل في المجتمع لضمان العدالة التوزيعية.

وعرفها البعض الآخر بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواءا كان هذا الكيان فرد أو مجتمع.

ثانيا: الفرق بين التنمية والنمو:

كلما كان هناك حديث عن التنمية تثار قضية التفرقة بين مصطلحين أساسين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة استثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، وهناك من يميل إلى المساواة بين المصطلحين أي استخدامهما كمرادفين باعتبار أن كلاهما يعني التغير للأحسن هذا على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يجد فيما بين النمو والتنمية فروقات وإختلافات كبيرة، وخاصة من ناحية النمو الذي يتم بصورة عفوية أوغير إرادية أو دون تدخل الدولة أما التنمية فهي إرادية أو قصدية أو بتدخل الدولة،[1] وعليه فإن النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يعني أو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة،[2] في حين أن التنمية الاقتصادية ماهي إلا عملية تحول من اوضاع اقتصادية و اجتماعية قائمة موروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية.[3]

ومع ذلك فالنمو يشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث من جانب معين من جوانب الحياة بينما التنمية عبارة عن زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، فالنمو يحدث عادة عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي بينما التنمية تمثل الدفعة القوية big push لكي تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف وهذه الدفعة هي عكس عملية التطور والتدرج. [4]

---

[1] بن سعيد لخضر،**التطور التكنولوجي وأثره على التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة ، تيارت ، 2010-2011، ص 66.

[2] محمد صالح تركي القريشي ، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الاثراء، الأردن، 2010، ص40.

[3] اسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة ، الأردن، 2012، ص09.

[4] ثروت محمد شلبي،**تنمية اجتماعية**، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، بدون تاريخ، ص24.

ثالثا: مفهوم التنمية الاجتماعية :[1]

يعتبر مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة والواسعة المعاني التي كثرت تعريفاتها واختلفت معانيها ومن بين أهم المفاهيم نذكر ما يلي:

فقد عرفها المفكرون الرأسماليون بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.

بينما عرفها المفكرون الاشتراكيون بأنها تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة حيث إنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يريد الوصول إليه. وترى أن ذلك التغير لم يتم إلا عن طريق ثورة تقضي على البناء الاجتماعي القديم وتقيم بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة.

ثم عرفت بأنها عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

إذن فالتنمية الاجتماعية هي العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية منها، الاقتصادية والثقافية.

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاجتماعية: التنمية ليست عملية تتم عبر التطور التلقائي وإنما تتم خلال التدخل المستمر والمقصود في المجتمعات وتستمر عن طريق هيئات التنمية التي تشكل جزءا من بناء الدولة. فالتنمية الاجتماعية تتوسع في جميع المجالات والنشاطات الإنسانية، بالإضافة إلى المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية. وهكذا فإن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط وإنما تشمل على تغير محدد في البناء الاجتماعي القائم ولا شك أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل متبادل على التنمية الاجتماعية فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر مدى الحياة بدون تنمية اجتماعية لأن كلاهما يعمل لخدمة الآخر.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاجتماعية :

إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية يتمثل في تحسين نوعية الحياة في مختلف الأنشطة الإنسانية من خلال إحداث تغيرات اجتماعية تساهم في تحقيق التوازن بين الجانبين المادي والبشري بما يحقق بقاء المجتمع ونموه، حيث ان تحقيق هذا الهدف يتم من خلال تحقيق تغيرات في البناء الاجتماعي ووظائفه.[2]

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص216.

[2] فيصل محمود غرايبة، **الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر**،الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008،ص45.

ويمكن إجمال أهداف التنمية الاجتماعية في النقاط التالية:[1]

أ- نشر الوعي بين المواطنين في كافة المجالات الاجتماعية ،الصحية، الثقافية، المهنية والاقتصادية.

ب- العمل من أجل إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة في إطار القيم الإسلامية.

ت- العمل على رفع مستوى المعيشة بين المواطنين بزيادة الدخل.

ث- اكتشاف القيادات المحلية وتدريبها بمختلف الطرق على العمل الاجتماعي.

ج- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة عن طريق توفير الخدمات المختلفة.

كما أن هناك أهداف أخرى للتنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها على النحو التالي:[2]

- **التعليم:** ويشمل محو الأمية، تطوير وتحسين التعليم، رفع مستوى التعليم المهني العام، توفير كافة التسهيلات والإمكانيات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع.
- **الصحة:** وتشمل النهوض بالمستوى الصحي وتوفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان الصحية.
- **الإسكان:** ويشمل النهوض بالظروف السكانية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود.
- **العمالة:** وتشمل القضاء على البطالة ورفع مستوى العمالة، وتوفير الظروف والإمكانيات اللازمة للعمل.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:

من المعروف أن النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ وإنما يدور في محيط من النظم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، السياسية والتعاليم الدينية، وهذه العوامل أصبحت ضرورة حتمية وموضوعية لنجاح التنمية الاقتصادية.

ويقصد بالتنمية الاقتصادية في بنية الاقتصاد تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينهما من روابط. وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي[3]، كما يمكن أن تعرف بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب

---

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية** ،الطبعة الأولى ، دار الحامد، الأردن، 2012، ص77.

[2] عبد العزيز قاسم محارب،**التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة ،مصر،2011، ص 117.

[3] صبري فارس الهيبي، **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2013، ص71.

بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج. [1]

وتأتي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أن الناس يؤثرون ويتأثرون بالتنمية الاقتصادية، فإلى جانب الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها التنمية الاقتصادية فهي تؤدي أيضا وظيفة اجتماعية حيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة اقتصادية في أنها تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات و الإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع ؛

من هنا برزت أهمية التنمية الإجتماعية من أنها أصبحت ضرورية و لازمة للتنمية الإقتصادية لدفع عجلتها و ضمان نجاحها و استمرارها فعمليات التنمية أصبحت تعتمد على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، كما أنها تساهم في علاج المشاكل التي تنجم عن التنمية الإقتصادية فالتنمية السريعة التي تحدث في المدينة تؤدي إلى وجود انفصال حضاري بين القرية والمدينة كما أنها تدفع الريفيين إلى الهجرة إلى المدن مما يرفع نسبة البطالة في هذه الأخيرة، أيضا العادات و السلوك و أنماط الحياة تختلف من المقيمين في المدن عن النازحين إليها من الريف، كل تلك المشاكل تنجم عن التنمية الإقتصادية و تحاول التنمية الإجتماعية أن تحلها ؛

و يتضح مما سبق أن مجال التنمية الإجتماعية فسيح و مرتبط ارتباطا كبيرا بالتنمية الإقتصادية و أن أي نمو اقتصادي لا يمكن أن يتحقق ما لم تحدث تغيرات عميقة بعيدة الأثر في كل المجالات المتعددة للحياة الاجتماعية و الاقتصادية. [2]

و لمزيد من تحديد أهمية الترابط الشديد بين كل من التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية يطلق عليها لفظ التنمية الشاملة و تتركز على بعدين أساسيين هما:

1- **البعد الاقتصادي:** و ذلك من خلال زيادة دخول أفراد المجتمع و ترشيدها و رفع مستوى كفاءة العاملين عن طريق البرامج التدريبية و التأهيلية و إقامة المشروعات الصغيرة و توليد فرص العمل و الدخل و زيادة كفاءة عمل المنظمات الاجتماعية في المجتمع ؛
2- **البعد الاجتماعي:** و ذلك عن طريق زيادة المشاركة من جانب أفراد المجتمع و دعم روح الولاء و الإنتماء في المجتمع و كذلك عن طريق رفع مستوى الخدمات الإجتماعية في المجتمع. [3]

---

[1] عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص17.
[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص229-230.
[3] رشاد أحمد عبداللطيف، **التنمية الإجتماعية في إطار مهنة الخدمات الإجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 2010، ص30-31.

المبحث الثاني: عناصر، مقومات و معيقات التنمية الاجتماعية:

باعتبار التنمية الاجتماعية تغير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية و إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين و إيجاد علاقات جديدة يمكن تحديد عناصرها في ثلاثة: تغيير بنائي، دفعة قوية و استراتيجية ملائمة، و هذه العناصر الثلاثة مجتمعة ضرورة للتنمية الاجتماعية و لازمة لها و بدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح التي ترتكز عليها و تعتبر من العوامل الجوهرية لإحداثها.

المطلب الأول: عناصر التنمية الاجتماعية:

الفرع الأول: التغيير البنائي (البنياني):[1]

و يقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار و تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار و التنظيمات القائمة في المجتمع و يقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر و النظم و العلاقات السائدة في المجتمع.

و يعرف العلامة موريس جينز بيرغ التغير البنائي بأنه تغير يحدث في بناء المجتمع أي في حجمه و تركيب أجزائه و شكل تنظيمه الاجتماعي و عندما يحدث هذا التغير في المجتمع نرى أفراده يمارسون أدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترات زمنية سابقة.

و التغير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ليس من المتصور إطلاقا أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع.

الفرع الثاني: الدفعة القوية: [2]

لابد من خروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف من خلال حدوث دفعة قوية و ربما سلسلة من الدفعات القوية التي يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود و هذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع، و لإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن.و الحكومات في البلاد النامية مسؤولة مباشرة عن إحداث الدفعة القوية، فهي التي تملك مفتاح القرار و كذلك إمكانية التغيير، هي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد

و يمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات و الدخول بين المواطنين و بتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد و بجعل التعليم إلزاميا

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص235-236.

[2] المرجع السابق، ص237-238.

و مجانيا بقدر الإمكان و بتأمين العلاج و التوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات و برامج تتعلق بالخدمات.

و الدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي لابد أن يصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي على عكس ما يرى البعض أن الدفعة القوية للتنمية الاجتماعية لا ضرورة لها لأنها لو لم تحدث لترتب عليها هوة كبيرة و مشكلات اجتماعية أقل أضرارها مقاومة التغيير الذي يحدث في الجانب الاقتصادي ووضع العقبات في طريق التغيير بشكل يهدد نجاحه،ولذا فإن من الضروري إيجاد نوع من التوازن بين الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي بحيث تخرج الخطط متكاملة في وظيفتها متوازنة في أهدافها و متفاعلة نحو هدف مشترك ألا و هو تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

الفرع الثالث: الاستراتيجية الملائمة:[1]

ويقصد بها الإطار العام الذي تضعه السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن هناك خططا استراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، أما الخطط التكتيكية فإنها تنشأ لمواجهة المواقف العملية والتصرف تصرفا سليما في المواقف سواءا أكانت متوقعة أو غير متوقعة وينبغي أن تبنى التنمية الاجتماعية وفق خطط استراتيجية على أساس التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تختصان بالتنمية الاقتصادية إحداهما التغيير الاجتماعي والأخرى تنمية الموارد البشرية.

المطلب الثاني: مقومات التنمية الاجتماعية:

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة من المقومات لا يمكن أن تتحقق في أي مجتمع من المجتمعات ما لم يكن أفراده على استعداد كامل لاستيعاب التغيرات التي قد تحدث في المجتمع وعندهم القدرة على استيعابها وعندهم من الموارد الطبيعية التي تلزم لإحداث التنمية. وتنقسم هذه المقومات إلى مقومات مادية ومقومات غير مادية على النحو التالي:

الفرع الأول: المقومات المادية للتنمية الاجتماعية:

تعتبر المقومات المادية الأساس الجوهري الذي تستند عليه التنمية ولا يمكن إحداث التنمية دون وجودها وهذه المقومات متعددة ومن أهمها:

---

[1] جمال حلاوة،علي مالح،**مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن،2009،ص149.

أولا: توفر الموارد الطبيعية:[1]

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الاجتماعية ترتكز عليها لمواجهة كل الصعوبات التي يمكن أن تعيق عملية التنمية وهي تعتبر مقوما أساسيا في هذه العملية وذلك نظرا للدور المهم الذي تقوم به.

ثانيا: توفر رأس المال:

يعد رأس المال أحد العناصر الأساسية في عملية التنمية وإجراء التحولات الجذرية المطلوبة، والمقصود برأس المال الأموال التي يتم ادخارها بقصد إعادة استخدامها مرة أخرى ومن بين أوجه الاستخدام الاستثمار العيني المتمثل في المعدات، المباني والآلات التي يحوزها المجتمع، إذ لا قيمة لرأس المال النقدي ما لم يتحول إلى أصل منتج لسلع أوخدمات.[2]

ولا يقصد برأس المال كمية الأموال المتوفرة في المجتمع أو ما يطلق عليه رأس المال النقدي ولكن المقصود هنا رأس المال العيني الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع وعادة ما يتم تقسيم رأس المال إلى نوعين هما:[3]

1-**رأس المال الإنتاجي:** وهو عبارة عن الآلات والأدوات والمعدات التي تستخدم في العملية الانتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.

2-**رأس المال الإجتماعي:** وهو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات المياه وكهرباء ...إلخ، ويساهم بطريقة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية.

ثالثا: ضرورة التخطيط للتنمية:

إن التنمية الجيدة تحتاج إلى مجموعة من القرارات الصعبة والتغيرات الجذرية،ومن طبيعة الناس إلف القديم والخوف من الجديد والاستخفاف به إلى أن يثبت نفعه وجدارته،لهذا نجد أنه من مقومات التنمية الإجتماعية ضرورة التخطيط لهذه التنمية وكما هو معروف فالتخطيط كمفهوم عام

---

[1] مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،2007،ص139-140.

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره،ص242.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة،إيمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، بدون طبعة، قسم الاقتصاد،كلية التجارة،مصر،2003،ص26.

يعرف بأنه جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة بمال وجهد محددين.[1]

ويجب عند وضع أي خطة للتنمية الاقتصادية او الاجتماعية ان توضع على ضوء الإمكانيات الموضوعة والحاجات والقيود الاقتصادية والاجتماعية بكل مرحلة من مراحل التنمية، وذلك بوضع أهداف معينة لكل مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية ،كذلك التعليم والصحة...إلخ ، واستغلال الموارد لتحقيق أغراض التنمية.

الفرع الثاني: المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية:

لا تقتصر مقومات التنمية على الناحية المادية فقط بل توجد نواح غير مادية لازمة لإحداث التنمية جنبا إلى جنب مع المقومات المادية ونذكر منها:

أولا: الإدراك لأهمية التنمية:[2]

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لعملياتها وعدم اشتراك المواطنين مع السلطات العامة في برامجها وجهود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة صلبة أمام التحديات والتغيرات المعروضة التي تتناول في كثيرمن الأحيان هذه المجتمعات.

إن عملية التنمية تستوجب معها القضاء على العادات الاجتماعية القديمة وما يتبعها من تفرقة بين أفراد الشعب على أساس الجنس، اللون أو الدين،وتستوجب أيضا حتمية التنازلات الطبقية والاقتصادية إذ تسعى الفئات المسيطرة على المجتمع إلى امتصاص جهود الفئات الصغيرة والوقوف ضد عملية التخلف ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ثانيا:تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية أحد المقومات الهامة اللازمة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود العنصر البشري بالعدد الكافي والنوعية الملائمة القادرة على النهوض بعملية التنمية ومن هنا سنتناول العنصر البشري من حيث الكم ثم من حيث الكيف.

---

[1] عبد الكريم بكار،**مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**،الطبعة الأولى، دار القلم،سوريا،1999،ص296.

[2] يسري مهدي حسن،**أثر الإنفاق العام والإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985-2008**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد68،ص240.

1- العنصر البشري من حيث الكم:[1]

يعد البعض زيادة السكان عائقا من عوائق التنمية،بينما يعده البعض الآخر من مقومات التنمية، وهذا راجع إلى طبيعة وظروف كل مجتمع، ففي المجتمعات الآهلة بالسكان ولا تملك موارد طبيعية كبيرة تمثل زيادة السكان فيها عقبة من عقبات التنمية، بينما الدول ذات الموارد المتنوعة وعدد سكانها قليل تلعب زيادة السكان فيها دورا هاما في استخراج الموارد الطبيعية ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وتعد ظاهرة تزايد السكان ملفتة للنظر خاصة مع ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات وذلك بسبب التقدم الكبير في العلوم الطبية والقضاء على الأمراض المعدية والأوبئة.

2- العنصر البشري من حيث الكيف:[2]

إن كان المحور الكمي للعنصر البشري يعبر عن النمو الطبيعي للسكان وهو الفارق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، مضافا إليه عامل الهجرة من وإلى الدولة، فإن المحور الكيفي للسكان في التنمية نقصد به المعرفة والعلوم والمهارات والقدرات التي يكتسبها العنصر البشري من خلال العملية التعليمية والتدريب ومن خلال الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية، وتحسين ظروف العمل بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

أ- **التعليم والتدرب:** يسعى هذا النشاط إلى إكساب الموارد البشرية مهارات جديدة، في ضوء تقييم أدائها، كما يعمل على معالجة جوانب الضعف في الأداء وتدعيم وتقوية جوانب القوة فيه، في مسعى إلى تطوير وتحسين أداء هذه الموارد وتمكينها مما هو مطلوب منها من مهام في الوقت الحاضر، كما يسعى هذا النشاط إلى تنمية أداء الموارد البشرية المستقبلي من أجل جعلها مؤهلة وقادرة على ممارسة وظائف أعلى مستوى في المستقبل وتمكينها من التكيف مع التغيرات.[3]

ب- **الصحة:** تمثل الصحة جانب رئيسي من جوانب التنمية الاجتماعية ومن ثم تحتاج إلى استثمارات متزايدة ذلك أن جميع القطاعات الأخرى تتوقف على هذا القطاع فإذا لم تكن صحة الأفراد سليمة فلن ينمو المجتمع.

وعلى ذلك يجب الاهتمام بالرعاية الصحية واعتبار الإنفاق في هذا المجال من الاستثمارات الضرورية فالإنسان يمثل أغلى ثروة للبلد إن جاز التعبير وبالتالي من الأهمية المحافظة

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره،ص246.
[2] المرجع السابق،ص247.
[3] عمر وصفي عقيلي،**إدارة الموارد البشرية المعاصرة**،الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،2015، ص18-19.

عليه وتنمية قدراته ويتوقف هذا على رعايته الصحية، من خلال تصميم برامج صحية طبية وبيئة تحمي الموارد البشرية من الأمراض الناتجة عن طبيعة العمل ومناخه المادي.

ت- نظام القيم السائدة: إلى جانب التعليم والصحة في تنمية الثروة البشرية يلزم أيضا تهيئة العامل النفسي كي يستطيع الأفراد المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية وذلك بتغيير القيم السائدة عن طريق تحدي الطرق القديمة لعمل الأشياء وتقدير أهمية العمل والتكنولوجيا والتأكيد على الكفاءة والمسؤولية التي تتحقق التنمية بها.[1]

ثالثا: الاستقلال السياسي والاقتصادي:[2]

من أهم مقومات التنمية هو دعم الاستقلال الوطني وتقليل التبعية للعالم الخارجي والاعتماد على الذات،حيث أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعيق من روابط تبعية الدول النامية ومن أجل التخلص من هذه التبعية لا بد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.

رابعا: استخدام التكنولوجيا الحديثة:[3]

يربط البعض بين التنمية واستيراد أحدث التكنولوجيا على أساس أن ذلك مواكب لركب التقدم التكنولوجي، وأنه مقوم من مقومات التنمية، لكن هذا الرأي يهمل أن التكنولوجيا نتاج اجتماعي وأن وجود تكنولوجيا في دول معينة لا يستلزم ملائمتها في دول أخرى كما يصلح لدولة معينة قد لا يصلح لدول أخرى، وهنا على الدول النامية أن تمهد الطريق لإدخال التكنولوجيا المفيدة.

المطلب الثالث: معيقات التنمية الاجتماعية:

تمثل معوقات التنمية الشاملة للمجتمعات النامية تحديا كبيرا أمام محاولة التقدم والتحديث بالرغم من تعدد النظريات التي جاءت في إطار النسق المعرفي السوسيولوجي من أجل تحديد عناصر و مقومات التنمية بالمجتمعات المتخلفة إلا أن معظمهما يسودها نوع من الغموض والتباين في كثير

---

[1] خليل حسين خليل،**محاضرات في التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة،1963،ص43-44.

[2] سناء حم حميد،**استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص الادارة البيئية والسياحية،جامعة الجزائر3،غير منشورة،الجزائر،2012-2013، ص09.

[3] يسري مهدي حسن،مرجع سبق ذكره، ص241.

من الحالات وخاصة فيما يتعلق بتحديد المعوقات التي تواجه العملية التنموية بالمجتمع النامي ونذكر أهم هذه المعوقات:

الفرع الأول: أهم معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية:[1]

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى التقلص في مستوى الدخل القومي.
- إن الزيادة في السكان تؤدي إلى دخول يد عاملة جديدة في سوق العمل، وبالتالي ارتفاع نسبة الطالبين عن العمل.
- إن الزيادة السكانية تفرض على المجتمعات النامية زيادة نسب الإعالة في المجتمع، مما يزيد من حجم الأعباء الملقاة على الفئات العصرية المنتجة.
- سوء توزيع السكان بين المناطق وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي والمقصود به أن المجتمعات النامية تعيش توزيعا غير عادل للسكان، وحتى في الخدمات بين المناطق وخاصة بين الريف والمدينة.
- انخفاض درجة التحضر ومعدلات النمو في المجتمعات المتخلفة، فإن هناك ظاهرة أخرى تسود هذه المجتمعات المتخلفة ويطلق عليها اسم الثنائية الإقليمية ويقصد بها وجود هوة كبيرة تتسع باستمرار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في داخل المجتمع الواحد وينتج عنها عدم التكافل الإقليمي.
- انتشار المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع.
- انتشار الأمية و تقلص في مستويات التعليم.
- انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام الشغل بشكل واسع.
- انتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي كصور التبذير خاصة أثناء المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية والإسراف في استهلاك المياه والطاقة...إلخ.

الفرع الثاني: أهم معوقات التنمية من الناحية الاقتصادية:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المعوقات التي تواجه المجتمعات النامية في تنميتها، ذلك أن انتشار البطالة وبشكل واسع بين الأفراد يقلص من اشتراك نسبة عالية في عملية التنمية، وبالتالي

[1] فكرون السعيد،**استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، تخصص علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص148-153.

يؤثر ذلك في الإنتاج الكلي للمجتمع من جهة، وفي ارتفاع مستوى النفقات الموجهة للمجتمع من جهة أخرى ،وهذا يعود بالضرورة إلى تقاسم دخل واحد من قبل مجموعة من الأفراد مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الدخل الفردي وتقليل معدل توفير رأس المال وبالتالي التقليل من مستوى الاستثمار وهي عناصر تؤثر إلى حد كبير في عملية التنمية.

كما ترتبط مثل هذه المعوقات بالموارد الطبيعية المتوفرة والاستخدام الكامل في الموارد مما قد يؤدي إلى الاقتراب من تحقيق أقصى قدرة إنتاجية وتشمل النقاط الآتية:[1]

1- **ضعف البنيان الصناعي:** تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الإقتصادية الأساسية، و ذلك بخلاف كل من النشاط الفلاحي و الخدمي، و تعاني الدول النامية عجزا كبيرا في التصنيع بحيث أن بنيانها الصناعي من حيث الإنتاج الصناعي، التكنولوجيا و تشغيل اليد العاملة ضعيفا.

2- **ضعف البنيان الزراعي:** يتصف البنيان الزراعي للدول النامية بالضعف و الفوضى سواءا من حيث الحجم الإنتاجي و التشغيل أو طبيعة الملكية و طرق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة...إلخ.

3- عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة باستطاعتها تعويض المنتجات الأولية المصدرة.

الفرع الثالث: أهم معوقات التنمية من الناحية الإدارية و التخطيطية:[2]

تتمثل هذه المعوقات في كون أن المشكلة الإدارية و سوء التخطيط للتنمية في المجتمعات النامية لا يساعدان في تحقيق تنمية متوازنة، و تظهر هذه المعوقات الإدارية و التخطيطية في المجتمع النامي في جملة من النقاط أهمها:

1- الإعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواءا في توزيع التخصصات أو في توزيع المهام و عدم توظيف الأساليب و الطرق الإدارية الحديثة.

2- البطء الشديد في اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية و المالية و التهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية.

3- عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمن استراتيجيات مختلفة سواءا في المجال التعليمي، الصناعي أو الزراعي مع رفع شعارات لا تتماشى و الأهداف المرسومة.

---

[1] علي لطفي، **التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص74.

[2] فكرون السعيد، مرجع سبق ذكره، ص158-159.

4- تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات و الميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.
5- عدم نزاهة المسؤولين و عدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع مع بروز انحرافات كثيرة لدى القيادة و الحكام.
6- الإعتماد على الجهوية و المحسوبية في التعيينات بعيدا عن القدرة و التخصص و الكفاءة.

الفرع الرابع: أهم معوقات التنمية الإجتماعية من الناحية السياسية:[1]

من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر ما يلي:

1- التبعية السياسية ، إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها و قد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات و اضطرابات داخل هذه البلدان النامية.
2- أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.
3- أن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الإستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية و الاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.
4- ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية و يظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية و تدني الثقافة السياسية بالمجتمع.
5- تأثير العلاقات غير الرسمية من عادات و تقاليد و أعراف و الروابط التقليدية القبلية على النظم السياسية و منه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع.

[1] أحمد مجدي حجازي و شادية حجازي، **التنمية و مشكلات التخلف في المجتمع المصري**، بدون طبعة، دار الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة،1987، ص197-198.

المبحث الثالث: أسس التنمية الإجتماعية و أهم أساليبها و نماذجها:

تتضمن التنمية الاجتماعية عدة مبادئ و أساليب كما عرفت عدة نماذج تطورت بتطور التجارب التنموية التي عايشتها المجتمعات النامية.

المطلب الأول: أسس و مبادئ التنمية الإجتماعية:

1- **التوازن:** وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى والتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة، في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع.[1]

2- **التنسيق:** وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود و يزيد من تكاليف الخدمات و يعمل على تشتت ولادات المواطنين في المجتمع الواحد مما يقلل الحماس للعمل الجماعي و يبدد الطاقات مما يكون له أثر على فشل جهود التنمية.[2]

3- **الشمول و التكامل:** ونقصد بمبدأ الشمول ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية فلا يمكن الاهتمام مثلا بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا أخرى سواءا الصحية، الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، و هذا يعني الإهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة و عليه فإن عملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة و متكاملة يمتزج فيها الجوانب الاقتصادية و الجوانب الاجتماعية.[3]

4- **نظامية:** لا تتم عمليات التنمية عرضا، بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات و مؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاثة محاور: المداخلات، العمليات و المخرجات، و تضم المداخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية و الموارد البشرية ... و

---

[1] محمد عبد افتاح محمد عبدالله، **ممارسة الخدمة الإجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية و المستحدثة)**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص32.

[2] المرجع السابق،ص32.

[3] فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة و السياحة دراسة أنثروبولوجية**، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص68-69.

غيرها، و تشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية، أما المخرجات فتضم النواتج و الأهداف التي يمكن بلوغها أو تحقيقها.[1]

5- **إيجابية و مستمرة:** ينبغي أن تكون التنمية إيجابية فهي بمثابة تحسين و تطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى أو من جيد إلى أجود، و ليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، و تقوم على استخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية و الإجتماعية.[2]

المطلب الثاني: أساليب التنمية الاجتماعية:

و يقصد هنا بالأسلوب إعتماد التنمية على عنصر من العناصر التي تتحكم بأسلوب العملية التنموية و هي:

1- **الإعتماد على القيادة الخارجية:** أي أن التنمية قد تعتمد في تحقيق غاياتها على القيادة الخارجية التي لا تنتمي إلى المجتمع ذاته، إذ تقوم بها جهات تابعة لدولة أو دول خارجية تكون أكثر تقدما لصالح دولة أخرى مستقلة.

2- **الإعتماد على الموارد الذاتية:** و يؤكد هذا الأسلوب على دور الجماعات و الأفراد و القيادات الموجودة في اكتشاف احتياجاتها و العمل معا لتحقيق الخدمات اللازمة لمقابلة هذه الإحتياجات.

3- **الأسلوب متعدد الأهداف:** و يركز هذا الأسلوب على تكوين جماعات صغرى و تقوية قياداتها و كشف المشكلات الاجتماعية لوضع برنامج مشترك يتعاون الجميع في تنفيذه و يحتاج هذا الأسلوب بعض الوقت لتنمية العمل التعاوني المشترك من جانب المجتمع ذاته لمواجهة المشكلات القائمة فيه.

---

[1] حسين عبدالحميد أحمد رشوان، **التنمية(اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009، ص74.

[2] المرجع السابق، ص120-137.

المطلب الثالث: نماذج التنمية الاجتماعية:

للتنمية الاجتماعية عدة نماذج من أهمها:[1]

1- **النموذج الاقتصادي:** و يرتكز هذا النموذج على العناصر الاقتصادية منها الإنتاج و قد اكتسب أهمية عالية للدول النامية، و منه ظهرت مفاهيم عديدة جاءت كتصنيف لمختلف المستويات الاقتصادية لدول العالم (دول فقيرة، دول متخلفة، دول نامية، دول شبه متقدمة، دول صناعية متقدمة)، و قد وظف هذا النموذج إلى حد كبير بالمجتمعات النامية خاصة بعد حصولها على الاستقلال السياسي.

2- **نموذج التحديث:** وتهتم هذه النظرية على أن عملية التنمية بالأساس عملية تغييرية شاملة تهدف أصلا تحديث المجتمع على مستوى كل الميادين، و أنه لا يمكن إحداث أي تنمية بمجتمعات العالم النامي كما لا يمكن أن تصل هذه المجتمعات إلى مصاف المجتمعات الحديثة و العصرية، إلا إذا أخذت بنفس السبيل و الآليات التي اتخذتها و طبقتها المجتمعات المتقدمة أثناء المراحل المختلفة التي عايشتها.

3- **نموذج التبعية:** و يقصد بالتبعية السياسية كون أن المجتمعات النامية مازالت تربطها علاقات سياسية مع المستعمر و يرتكز هذا المستوى من التبعية على ارتبط صفوة العالم الثالث التي كونها المستعمر، أما المستوى الاقتصادي فهو نتاج للتبعية السياسية و نتيجة لهذه العلاقة غير المتكافئة نجد معظم شعوب العالم النامي تعيش في تخلف ذلك أن فائض إنتاجهم يسلب منهم بشتى الطرق و المعايير الاقتصادية أي أن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم الاقتصادي و بالتالي تبقى اقتصاديات الدول النامية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاد العالم المتقدم.

4- **نموذج الثقافة:** يهدف هذا النموذج إلى التأكيد على عملية التفاعل بين العنصر الإقتصادي و العناصر الثقافية و الإجتماعية بالمجتمع النامي، حيث ارتبطت هذه الثقافة بثقافة المجتمع الغربي من حيث المكونات و الأهداف و المبادئ التي يرى إلزامية تطبيقها بالمجتمعات النامية و توظيفها كعنصر فعال في عملية التنمية.

5- **النموذج التكاملي:** يشير مفهوم التكامل هنا إلى إشراك كافة الوحدات الإنمائية مشكلة بذلك كلا متكاملا و يظهر النموذج التكاملي من خلال كون أن التنمية هي إما تنمية الكامل الأقاليم والمناطق و إما زيادة التوافق و الترابط فيما بينها.

[1] فكرون السعيد، مرجع سبق ذكره، ص120-137.

خلاصة الفصل الثاني:

برز مصطلح التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين و فرض نفسه على جميع الدول المتخلفة، النامية و المتقدمة، ليشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، إذ تعتبر التنمية الاجتماعية تغيير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية و إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين.

و من الواضح أن التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية لابد أن يرتبطا ببعضهما البعض كون أحدهما يكمل الآخر، إذ لا يمكن تحقيق التنمية في أي دولة دون اندماج الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية.

كما تستلزم التنمية الاجتماعية أن تقوم على مجموعة من العناصر و المقومات المادية و غير المادية لتحقيق أهدافها إلا أنه توجد جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

الفصل الثالث :

تحليل النفقات العامة و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

تمهيد:

من أجل القضاء على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي المتخلف، أجبرت الجزائر على صياغة توجهات سياسية جديدة تقوم على تبني برامج تنموية ضخمة للفترة 2000-2014 و ذلك ظل الرخاء المالي الذي عرفته هذه الفترة، كان هذا كله برغبة من الحكومة الجزائرية في التوسع في الإنفاق العام الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بدور الدولة و تطوره في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و ذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال المبالغ التي تنفقها على إحداث التوازن الاجتماعي و على الإنفاق على الخدمات العامة.

و عليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية و ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- ❖ المبحث الأول: السياسة الانفاقية في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر.
- ❖ المبحث الثالث: دور النفقات العامة في مجالات التنمية الاجتماعية.

المبحث الأول:السياسة الانفاقية في الجزائر:

لقد عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا من برنامج تنموي لآخر، و من أجل معرفة مستويات و توجيهات الدولة في تخصيص أموالها سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور النفقات العامة إجماليا ثم إلقاء الضوء على هذا التطور حسب طبيعة النفقات العامة، و في الأخير سنقوم بعرض العلاقات بينها و بين الإيرادات العامة.

المطلب الأول: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر (2001-2019):

أدت النفقات العامة دورا محوريا في تنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية الجزائرية، إذ اعتمدت السلطات العمومية باختلاف مناهجها الاقتصادية المتبعة على هذه الأداة لتحقيق مختلف أهدافها التنموية، قد عرفت النفقات العامة خلال الفترة محل الدراسة تطورا ملحوظا ، يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر 2001-2019.

الوحدة: مليار د.ج.

السنوات	النفقات العامة
2001	1321.1
2002	1550.6
2003	1752.8
2004	1891.8
2005	2052
2006	2453
2007	3108.5
2008	4191
2009	4246.3
2010	4466.9
2011	5853.6
2012	7428.7
2013	6879.8
2014	7656.2
2015	8858.1
2016	79.84.1
2017	6883.1
2018	8628
2019	8557

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2001-2019).

و لتوضيح أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (01): منحنى بياني يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر (2001-2019).

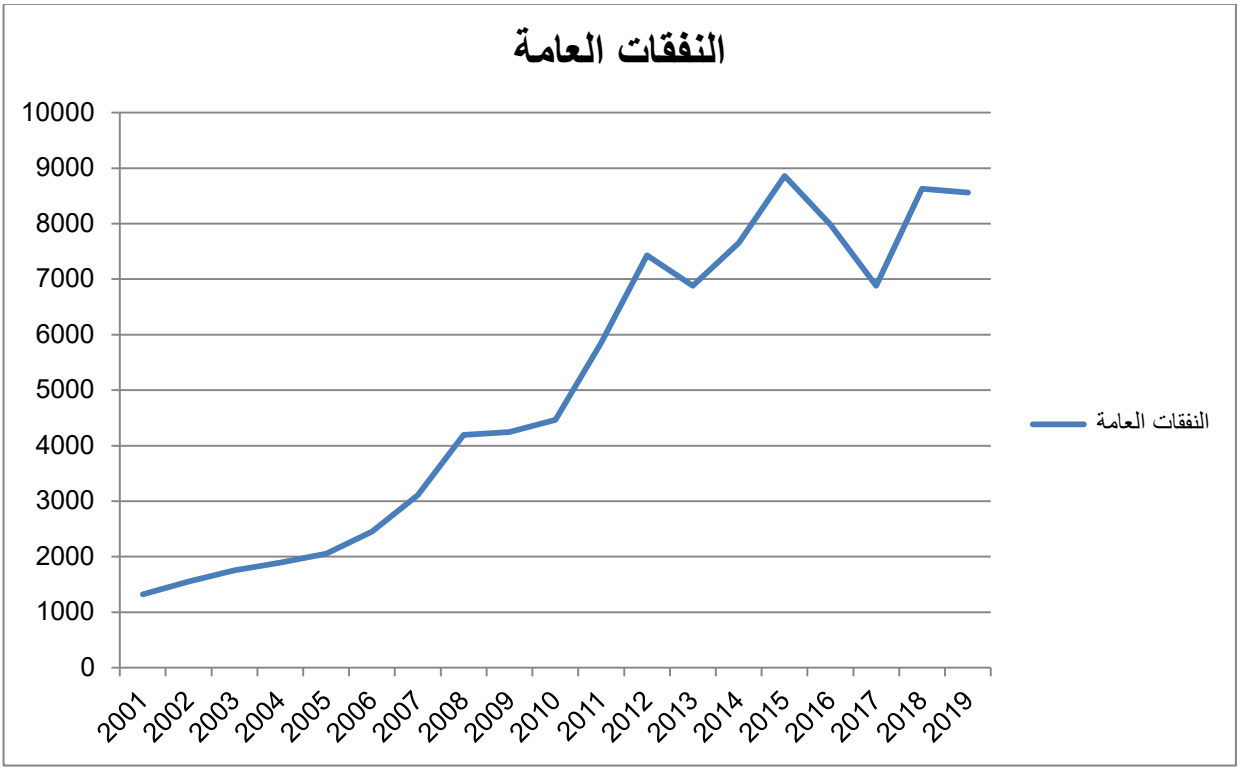

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

عرفت النفقات العمومية تطورا هاما خلال الفترة 2001-2019 حيث أخذت منحنى تصاعديا تزايد من 1321.1 مليار د.ج في سنة 2001 ليصل إلى 8557 مليار د.ج سنة 2019، و يرجع هذا التزايد إلى الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للجزائر و البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها. كما نلاحظ أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة العالمية أبقت السلطات العامة على الموقف المالي التوسعي و كل هذا التوسع في النفقات العامة كان نتيجة لوتيرة المشاريع الاستثمارية و استخدامها كأداة لدعم النمو الاقتصادي و التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة و الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2019:

يعتبر الناتج الداخلي الخام من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج الداخلي، و يمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2019.

لسنة	النفقات العامة	الناتج الداخلي الخام	النسبة من الناتج الداخلي الخام
2001	1321.1	4227.11	31.25
2002	1550.6	4522,8	34.28
2003	1752.8	5252,3	33.37
2004	1891.8	6149,11	30.76
2005	2052	7562	27.13
2006	2453	8514,84	28.80
2007	3108.5	9366,6	33.18
2008	4191	11077,13	37.83
2009	4246.3	9968	42.59
2010	4466.9	11991,6	97.25
2011	5853.6	14588,5	40.12
2012	7428.7	16208,7	45.83
2013	6879.8	16650,2	41.31
2014	7656.2	17242,5	44.40
2015	8858.1	16591,9	53.38
2016	79.84.1	17406,82	45.86
2017	6883.1	18594,1	37.01
2018	8628	20355	42.38
2019	8557	20660,3	41.41

المصدر: وزارة المالية الجزائرية.

الشكل رقم (02): أعمدة بيانية تمثل تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال 2001-2019.

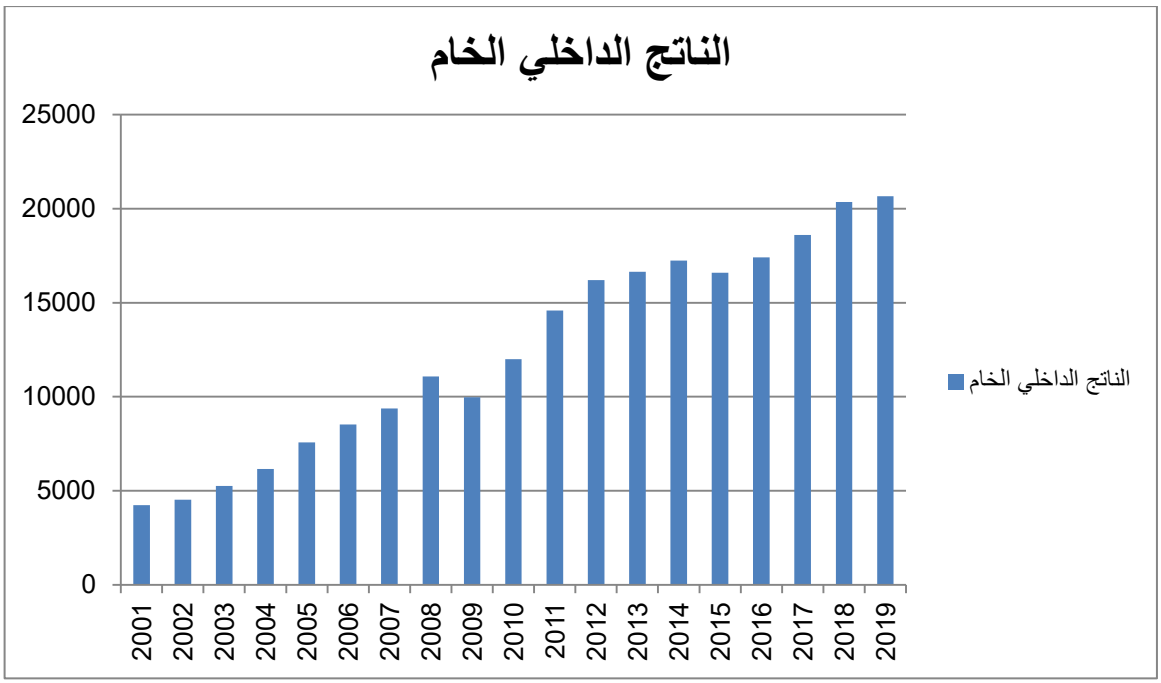

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من الجدول رقم 02.

مع بداية 2001 عرف الناتج الداخلي الخام تحسن ملحوظ إذ بلغ 4247.11 مليار د.ج ليرتفع باستمرار إلى غاية سنة 2008 بقيمة 11077.13 مليار د.ج ، ثم انخفض بعدها سنة 2009 بقيمة 9968 مليار دينار بسبب تراجع أسعار النفط و القرارات التي اتخذتها الدول المصدرة للنفط بتخفيض الإنتاج وارتفع الناتج في السنوات الباقية ليصل إلى سنة 2013 بقيمة 20660.3 مليار د.ج ، كما نلاحظ أنه كلما زاد حجم الناتج الداخلي الخام كلما زادت النفقات العامة.

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها:

إذا تتبعنا تطور النفقات العامة حسب طبيعتها أي نفقات التسيير ونفقات التجهيز والتي عرفت نسب متباينة نظرا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة، سنتمكن من معرفة توجهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز واستخلاص أسباب ذلك وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2001	9487,6	5036
2002	1053,36	5489,78
2003	1141,68	6694,24
2004	1200	7200
2005	1255,27	1047,7
2006	1439,54	2115,87
2007	1652,69	2294
2008	2363,18	2519
2009	2661,25	2813,31
2010	3445,9	3022,86
2011	4291,18	3981,38
2012	4925,11	2820,41
2013	4335,61	2544,2
2014	4972,27	3781,44
2015	4972,3	4079,7
2016	4807,3	3176,8
2017	4591,8	6883,1
2018	4584,46	4043,31
2019	4954,5	3547,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

و لتحليل تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (03): منحنى بياني يمثل تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

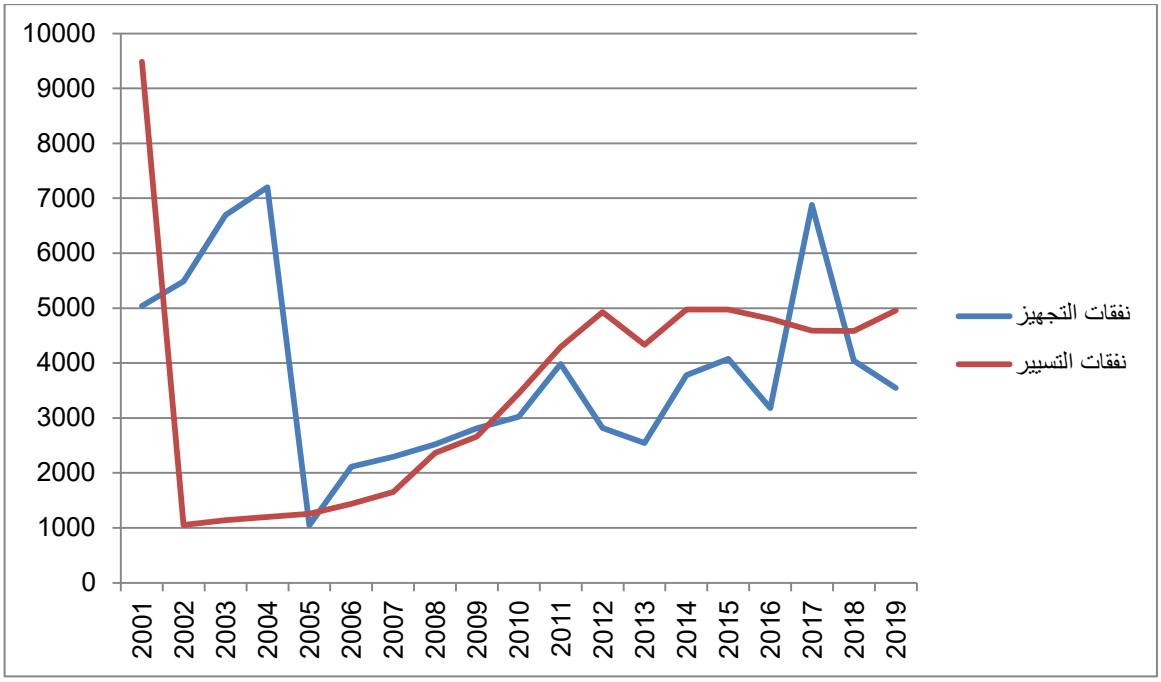

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يفسر المنحنى المتصاعد للنفقات العامة التوجه الاقتصادي العام، فبالنسبة لنفقات التسيير يتضح التوجه الاجتماعي للنفقات العامة و ذلك من خلال الرفع في الأجور و المرتبات و دعم السلع، بعض السلع الاستهلاكية الأساسية و الرفع من قيمة التعويضات الاجتماعية، و بالنسبة للنفقات التجهيزية يفسر التزايد المطرد لها في انتهاج السلطات العمومية لسياسة مالية توسعية من أجل تمويل برامج الاستثمارات العمومية.

كما يتوضح لنا من مكونات الانفاق العمومي أن نفقات التجهيز تتجاوز نفقات التسيير خلال الفترة 2002 حتى سنة 2004 لتعود نفقات التسيير لتتجاوز نفقات التجهيز بنسبة بسيطة خلال سنة 2005، لتتجاوز بعدها نفقات التجهيز نفقات التسيير خلال السنوات 2006، 2007 و 2008 ثم التزايد المستمر لنفقات التسيير في السنوات الباقية.

و يمكن تفسير الزيادة في نفقات التجهيز لتتجاوز نفقات التسيير لأول مرة في تاريخ الجزائر نتيجة لديناميكية إعادة الاعمار التي انطلقت في الجزائر سنة 2001 و التي ابتدأت بقدر من الموارد المتاحة أنذاك و تطورت مع تطور الموارد.

المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي و خلق إستراتيجية و حقيقية لتنمية مستدامة حيث أطلقت خطة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2019) و البرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) و برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) بالإضافة إلى برنامج النمو الجديد (2015-2019).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

الفرع الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار د.ج أي ما يقارب 7 مليار دولار، و هو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية و نهائية و هي: [1]

1- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
2- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.
3- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

الفرع الثالث: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية، دعم

[1] شرفي مروة، خديجي إيمان، **أثر هيكل الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر**، دراسة تحليلية للفترة 2001-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و جباية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص34.

الاصلاحات في مختلف القطاعات و كذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية كما يوضحه الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (04): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30,3	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص194.

الشكل رقم (04): توزيع المخصصات المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

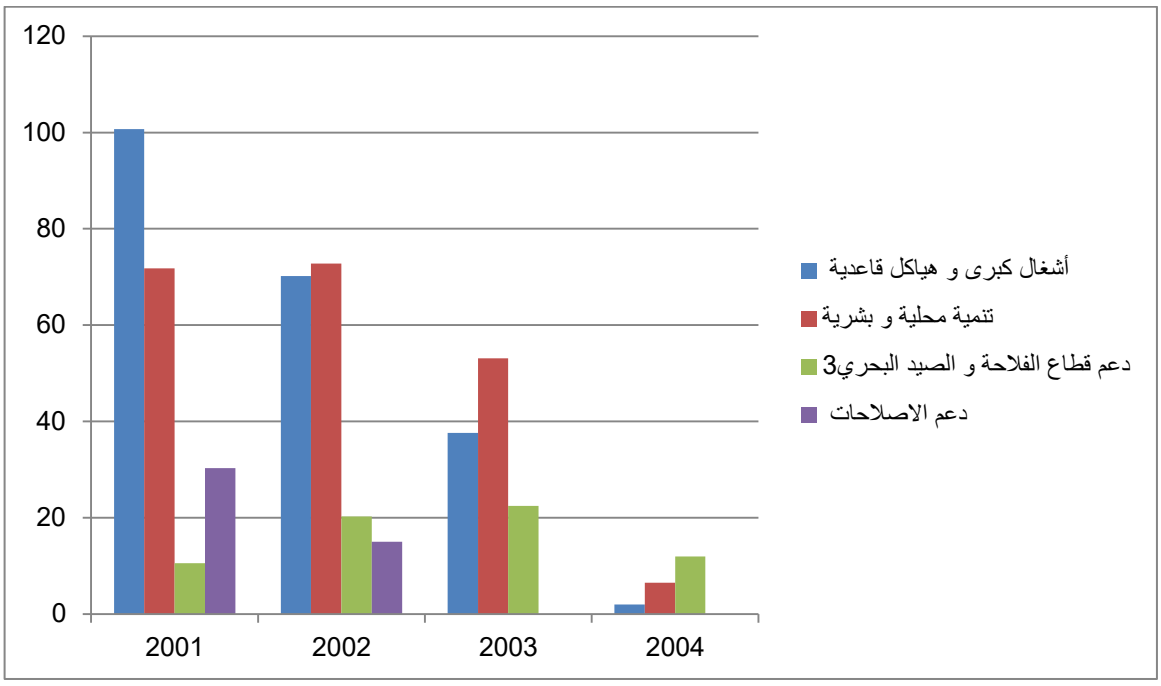

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص194.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن توزيع الاعتمادات المالية حسب قطاعات برنامج الانعاش الاقتصادي تركز على الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية و التنمية المحلية و البشرية حيث بلغت قيمة كل منهما على التوالي 210,5 مليار د.ج، 204,2 مليار د.ج ، كما تم تخصيص ما نسبته 12,4 % لدعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ قدره 65,4 مليار د.ج، أما من خلال الرسم البياني فيمكن القول أن التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يركز على السنوات الثلاثة الأولى و الذي من خلاله تم تخصيص النسب الكبيرة من المخصصات المالية لهذا البرنامج لتلك السنوات، في حين أن سنة 2004 لم تحظى إلا بقيمة 20,5 مليار د.ج من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

الفرع الأول: تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

هو برنامج قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار د.ج (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) و مختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب العليا، و البرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، و البرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب: 9680 مليار دينار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[1]

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:[2]

1- تطوير البنية التحتية الاقتصادية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية و تحديثه.

2- الاهتمام بالقطاع الفلاحي بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية و استصلاح الأراضي.

3- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

---

[1] محمد مسعى، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012، ص147.

[2] محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 ، يومي 11-12 مارس 2013، ص15.

الفرع الثالث: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يمكن عرض محتوى هذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

الوحدة: مليار د.ج.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المقدرة للبرنامج
1- برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان: - السكن. - التربية، التعليم و التكوين المهني. - برنامج البلدية للتنمية. - تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية. - تزويد السكان بالماء، الغاز و الكهرباء. - باقي القطاعات.	**1908,5** 555 399,5 200 250 192,5 311,5	**45,5**
2- برامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية والنقل. - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية.	**1703,1** 1300 393 10,15	**40,5**
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة، التنمية الريفية و الصيد البحري. - الصناعة و ترقية الاستثمار. - السياحة و المؤسسات الصغيرة، المتوسطة و الحرف.	**337,2** 312 18 7,2	**8**
4- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها: - العدالة و الداخلية. - التجارة و المالية. - البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال. - قطاعات الدولة الأخرى.	**203,9** 98 67 16,3 22,6	**4,8**
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة: - الاعلام و الاتصال.	**50** 50	**1,2**
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (1970-2012)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم التسيير، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص66.

الشكل رقم (05): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

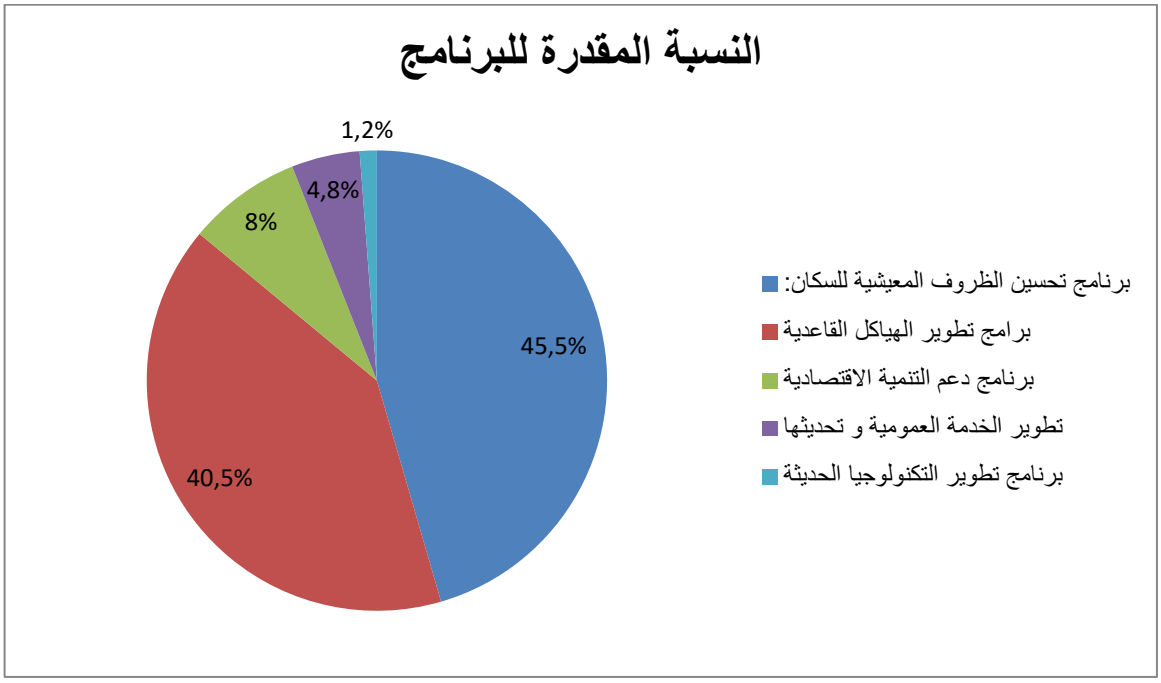

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (05).

نستنتج من الشكل السابق أن برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان قد خصص له أكبر حجم من الاعتمادات المالية من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45,5 % وذلك من أجل توفير السكن والتعليم...إلخ وهذا ما يخدم التنمية الاجتماعية، كما استفاد تطوير الهياكل القاعدية نسبة 40,5 % من إجمالي البرنامج أي مايعادل 1703,1 % مليار د.ج لتحسين قطاع الأشغال العمومية والنقل والمياه والتهيئة العمرانية بالإضافة إلى تحصل برنامج دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها نسبة 8 % و 4,8 % على الترتيب ونلاحظ أن برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة استفاد بأقل من نسبة1,2 من إجمالي البرنامج.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو(2010-2014) وبرنامج النمو الجديد (2015-2019):

الفرع الأول: برنامج توطيد النمو (2010-2014):

أولا: تعريف برنامج توطيد النمو: هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية

سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة.[1]

ثانيا: أهداف مخطط توطيد النمو: يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجديد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- مواصلة التجنيد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

ثالثا: مضمون برنامج توطيد النمو: إن المبلغ المخصص للبرنامج يقدر ب: 21214 مليار دينار مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

[1] مسعود زكرياء، **سياسة التشغيل و فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 ، يومي 11-12 ، مارس 2013، ص14-15.

[2] معطالله آمال ،**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص245-247.

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014:

الوحدة: مليار د.ج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية
1- برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان: - السكن - التربية،التعليم و التكوين المهني. - الصحة. - تحسين وسائل و خدمات الادارات العمومية. - باقي القطاعات.	**9903** 3700 1898 619 1800 1886	**45,42**
2- برامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية . - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية.	**8400**	**38,52**
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري. - دعم القطاع الصناعي العمومي. - دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.	**3500** 1000 2000 500	**16,05**

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد09، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر 2013، ص48.

الشكل رقم (06): الدائرة البيانية للتوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو (2010-2014):

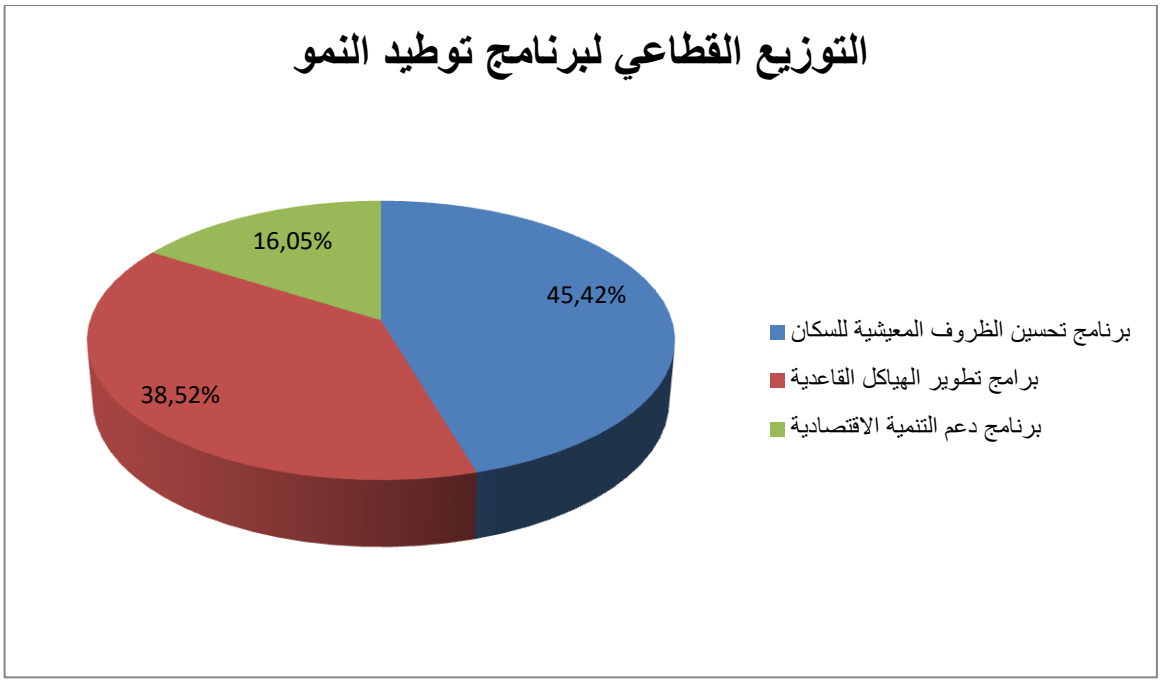

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

نلاحظ من الرسم البياني والجدول رقم 06 أن برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان يأخذ أكبر وأضخم الاعتمادات المالية بالموازاة مع برامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 45,42 % و 38,52 % على الترتيب، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد قدرت نسبته ب: 16,05 %.

الفرع الثاني: برنامج النمو الجديد (2015-2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا حديثا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار بفضل احتياطي صرف يقدر ب:200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الايرادات المقدرة ب: 5600 مليار د.ج وديون خارجية منعدمة تقريبا وهذا الاحتياطي كان بعد البرنامج الأخير مباشرة.

أولا: أهداف برنامج النمو الجديد:

- تطوير الاقتصاد الوطني.
- ترقية وتحسين الخدمة العمومية.
- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية.
- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية.
- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي.
- تطوير النشاطات الفلاحية.
- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

ثانيا: مضمون برنامج النمو الجديد: [1]

1- **مضمون برنامج النمو للكهرباء والغاز:**

✓ **فيما يخص الكهرباء:** تتوقع سونلغاز والفروع التابعة لها بين عامي 2015 و2018 إنشاء قدرات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء المذكورة أدناه:

- إنتاج الكهرباء 14049 ميغا واط.
- نقل الكهرباء 11852 كلم من خطوط الكهرباء و 310 مركز تحويل الكهرباء.
- توزيع الكهرباء 75744 كلم و 36462 مركز تحويل الكهرباء.
- توزيع 10 ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض LBC.
- إدخال 1.1 مليون مصباح من الصوديوم للإنارة العمومية.
- تنفيذ عمليات تدقيق استهلاك الطاقة وتعزيز التوليد المشترك للطاقة.

✓ **فيما يخص الغاز:**

- تتمثل آفاق تطوير شبكة الغاز في إنجاز 757 منشأة غاز و 682 توزيع عمومي للغاز.
- تحويل 11000 سيارة إلى الغاز الطبيعي المضغوط.
- تحويل 1,3 مليون سيارة إلى غاز البترول المميع.
- اقتناء 11000 حافلة تسير بالغاز الطبيعي المضغوط GNC.

2- **مضمون برنامج النمو الجديد لقطاع الصحة:**

تعزز قطاع الصحة منذ 2015 ببرنامجين وطنيين مهمين للصحة وهما يجسدان ميدانيا:

- المخطط الوطني 2015-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض غير المتنقلة.

[1] بوابة الوزير الأول، **السياسة العمومية**، الموقع http://www.premier-ministre.gov.dz/ar ، أطلع عليه يوم 2020/05/10.

- المخطط الوطني لمكافحة السرطان 2015-2019.
- إطلاق المخطط الوطني 2015-2019 للتقليص السريع لمعدل وفيات الأمومة الذي يركز بالأخص على تقديم خدمات صحية ذات نوعية خلال فترة الحمل والولادة للجميع.
- تعزيز الحماية بالتلقيح.
- تعزيز القدرات فيما يخص المنشآت الاستشفائية.

3- مضمون برنامج النمو الجديد في قطاع الصيد البحري:

قد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج 2015-2019، وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتضافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي وإيلاء الدور الهام للقطاع في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: دور النفقات العامة في مجالات التنمية الاجتماعية:

تتعدد مجالات التنمية الاجتماعية و تتشابك و تتداخل مع مجالات التنمية الاقتصادية لأن كل واحدة تتأثر و تؤثر في الأخرى ، و ذلك بهدف إحداث الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى إليها كل الدول و لعل من أهم مجالات التنمية الاجتماعية التعليم، الصحة و الإسكان، سنحاول فيما يلي أن نتناول كل مجال من تلك المجالات و مدى إسهام النفقات العامة فيه لتحقيق التنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: دور النفقات العامة في مجال التعليم:

يعتبر التعليم في الجزائر أحد أهم القطاعات التي توليها الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي، سواءا من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم سنويا أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها القطاع، حيث يتكون التعليم في الجزائر من التعليم العالي الذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و التعليم الثانوي، التعليم المتوسط و الإبتدائي و الذي تشرف عليهم وزارة التربية الوطنية، بالإضافة إلى التعليم و التكوين المهني الذي تشرف عليه وزارة التعليم و التكوين المهنيين و كذلك تعليم الكبار (محو الأمية).

و مع بداية الألفية الثالثة و سعيا منها لتطوير منظومتها التربوية و جعلها تساير التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، حيث التزمت الجزائر ببرنامج إصلاح تمثلت أهم محاوره في:[1]

- الشروع في التعميم التدريجي للتعليم التحضيري لكل الأطفال البالغين سن الخامسة.
- العمل على إلحاق كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس بمقاعد الدراسة.
- ضمان بقاء ما نسبته 90 %من الأطفال الذين بلغوا سن نهاية التعليم الإجباري في مقاعد الدراسة بعد إعادة السنة و لو لمرتين.
- تمكين 75 % من التلاميذ الذين أنهوا التعليم الإجباري من الالتحاق بالتعليم بعد الإجباري، يوجه 70% منهم إلى التعليم الثانوي العام و التكنولوجي و 30% المتبقية إلى التعليم التقني و المهني.
- تحديد نسبة نجاح 75 % كهدف في إمتحانات شهادة البكالوريا.
- إصلاح قطاع التعليم العالي و البحث العلمي لاسيما من خلال تعميم شبكة الأنترنت على مستوى المعاهد و الكليات، إنشاء مدارس الدكتوراه و تكييف الجامعة مع بيئتها الاجتماعية و الاقتصادية.

و من أجل بلوغ هذه الأهداف استفاد قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي من غلاف مالي قدره 45,9 مليار دينار في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي و 341 مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي

[1] بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص136.

لدعم النمو 2005-2009 ، و إن المتتبع لتطور النفقات العامة على قطاع التعليم في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة يجد أن هذه الأخيرة تضاعفت خلال المدى الزمني 2000-2008 منتقلة من 35840 مليون د.ج إلى 280 888.9 مليون د.ج لتصل في سنة 2019 إلى 720 مليار د.ج.

و تطور الانفاق العام على التعليم أدى إلى تحسن و تطور المؤشرات و الإنجازات في هذا القطاع 9211640 تلميذ في مختلف الأطوار حيث تم تسجيل ما يعادل 4513749 تلميذ في الطور الإبتدائي منها 495481 تلميذ في القسم التحضيري و فيما يخص الطور المتوسط شهدت كل المؤشرات تزايدا و استقبل الطور المتوسط 2979737 تلميذ أما في الطور الثانوي فقد بلغ عدد التلاميذ فيه 1222673 تلميذ.

بالنسبة للتأطير البيداغوجي فقد بلغ العدد الإجمالي للمعلمين في مختلف الأطوار التعليمية 478985 معلم منها 199850 معلم في الطور الابتدائي، أما فيما يخص الطور المتوسط فقد بلغ عدد الأساتذة 159065 أستاذ كما بلغ عدد الأساتذة في الطور الثانوي 102279 أستاذ.

كما بلغت المؤسسات التعليمية لسنة 2019 عدد إجمالي يصل إلى 26982 مؤسسة من بينها 19037 مدرسة إبتدائية، 5512 متوسطة و 2433 ثانوية.

فيما يخص قطاع التعليم العالي فقد قدر عدد الطلبة بحوالي 1,7 مليون طالب جامعي، و يلاحظ أن نصف الطلبة يستفيدون من الإيواء.

أما قطاع التكوين و التعليم المهنيين فيتوفر على شبكة واسعة من هياكل التكوين المهني مقدرة بأكثر من 1226 مؤسسة في حين بلغ عدد المتربصين في القطاع العمومي 951113 متربص سنة 2015 لينتقل هذا العدد إلى 1350000 متربصا سنة 2019.

المطلب الثاني: دور النفقات العامة في مجال الصحة:

قطاع الصحة هو الآخر من ضمن القطاعات التي نالت قسطا من الآثار السلبية في التسعينات من القرن الماضي و من أجل تجاوز تلك الآثار حددت الجزائر أولويات القطاع للنصف الأول من العشرية الأولى من الألفية الثالثة من خلال الميثاق الوطني للصحة، و من أجل بلوغ تلك الأولويات استفاد قطاع الصحة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي من غلاف مالي بلغ 14,7 مليار دينلر موجه لإعادة تأهيل منشآت القطاع، و بناء مستشفى و خلال الفترة 2005-2009 استفاد قطاع الصحة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي من 244 مليار دينار من الاستثمار العمومي موجهة لإنجاز حوالي 800 منشأة منها:[1]

- 20 مستشفى ب 200 سرير و 70 مستشفى آخر بأقل من 200 سرير.
- 260 مستشفى و مركزا متخصصا.

[1] مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر" الواقع والآفاق "**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 2، قسنطينة، 2012-2013، ص116.

- 133 عيادة متعددة الخدمات.

من بين المنشآت التي تم تسطيرها استكمل 152 انجاز و لا يزال 400 انجاز قيد الاستكمال و 200 مشروع آخر في طريق الانطلاق. و في سياق ذي صلة تضاعفت ميزانية التسيير لقطاع الصحة من خلال الفترة 2000-2009 بأكثر من خمس مرات منتقلة من 33,90 مليار دينار إلى 178,32 مليار دينار، من جهته برنامج الاستثمارات العمومية خصص غلاف مالي لقطاع الصحة قدره 619 مليار دينار بهدف إقامة نحو 1600 منشأة بين مستشفيات، مراكز طبية متخصصة، عيادات متعددة الخدمات و قاعات علاج، أما ما تعلق بتكوين ممارسي الصحة فمن المبرمج خلال المدى الزمني 2010-2014 إنشاء 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، و تصنف الاستثمارات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب الأولويات التي تستهدف التقليص من الفوارق في توفير الخدمات الصحية بين ولايات الوطن من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد و مستشفيات و مؤسسات استشفائية و هياكل جوارية متخصصة موزعة عبر التراب الوطني، و في الجدول التالي سيتم عرض تطور الانجازات المادية لقطاع الصحة العمومية:

الجدول رقم (07): تطور الإنجازات المادية للصحة العمومية للفترة 2001-2009:

الإنجازات المادية	الفترة 2001-2004	الفترة 2005-2009	مجموع الإنجازات
المستشفيات	13	23	36
العيادات متخصصة الخدمات	50	83	133
المراكز الصحية	13	126	262
قاعات العلاج	694	402	1096

المصدر: بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، الملحق 4، أكتوبر 2004، تاريخ الإطلاع 2020/05/12 على الساعة 15:30.

أما خلال الفترة 2010-2019 قد حققت الجزائر إنجازات كبيرة في مجال الصحة من بينها تغيير الهيكل التنظيمي للوزارة من وزارة الصحة العمومية إلى وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، إلى جانب إنشاء اللجنة الوطنية للسكان اتي تتشكل من 17 دائرة وزارية و هيئات ذات صلة و جمعيات و خبراء، كذلك صدور قانون الصحة في شهر جويلية 2018 و الذي خصص فصول كاملة لصحة الأم و الطفل و صحة المراهقين و المعوقين و ذوي الإحتياجات الخاصة، أما في مجال الهياكل القاعدية و الإستشفائية قامت الدولة بإنجاز 32 مؤسسة إستشفائية جامعية متخصصة منذ بداية سنوات 2000 كلها

تتكفل بصحة الأم و الطفل فقط، بالإضافة إلى ما يفوق 1700 عيادة متعددة الخدمات موزعة عبر مناطق الوطن و في نفس السياق فتح 62 مركزا للتشخيص التطوعي و السري لفيروس فقدان المناعة المكتسبة و 15 مركزا مرجعيا للعلاج و التكفل المجاني لحامل الفيروس إلى جانب إنشاء مخبر مرجعي بمعهد باستور في هذا المجال.

المطلب الثالث: دور النفقات العامة في مجال البطالة:

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار إقتصادية و إجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية.[1]

و الجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة 2011-2019.

[1] نبيل بوفليح،**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية ادارية ، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر 2012، ص247.

الجدول رقم(08): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2019.

السنوات	معدل البطالة (%)
2001	27,3
2002	25,9
2003	23,7
2004	17,7
2005	15,3
2006	12,3
2007	11,8
2008	11,3
2009	10,2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9,8
2014	9,8
2015	11,2
2016	10,5
2017	12,3
2018	11,7
2019	11,4

و للتوضيح أكثر نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور معدل البطالة.

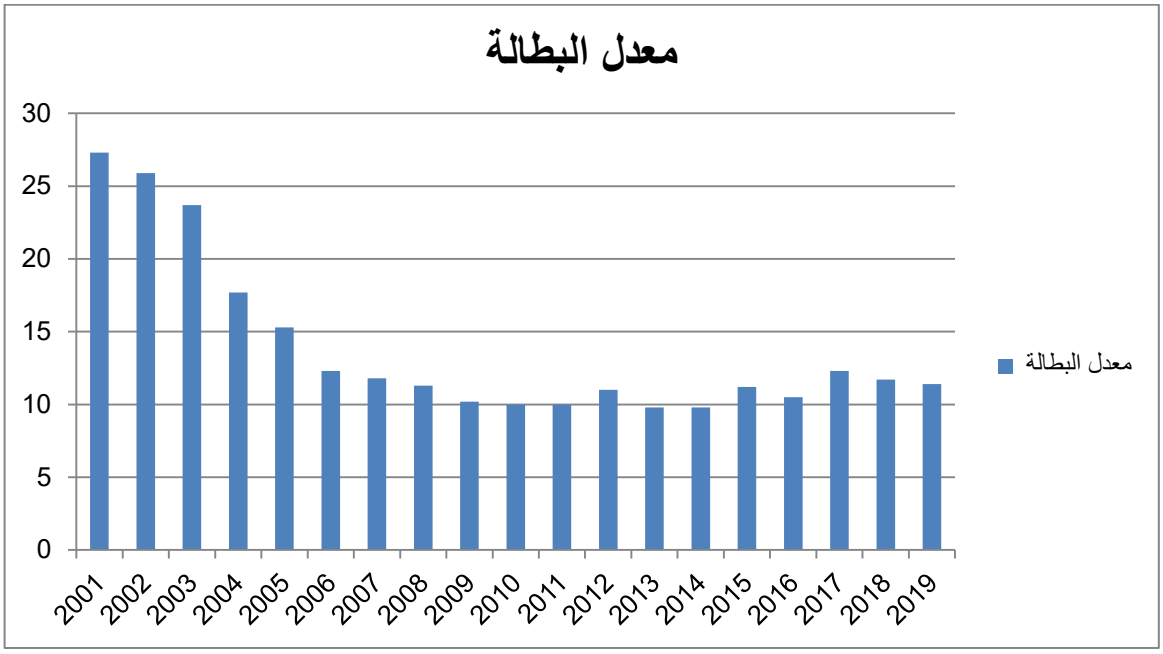

من خلال الجدول السابق يتضح الانخفاض الكبير الذي عرفته معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 ثم ارتفاع ضئيل من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019.حيث برز هذا الانخفاض بشكل كبير في الفترة الممتدة من2001 إلى 2014 إذ انخفضت من نسبة 27,3 % إلى 17,7 % ثم واصلت انخفاضها لتصل في سنة 2010 إلى 10% نتيجة تطبيق مخططين لدعم النمو الاقتصادي ومباشرة تطبيق المخطط الثالث. من جهة ثانية سجلت معدلات البطالة ارتفاعا لتصل في سنة 2019 إلى نسبة 11,4% .

أما بالنسبة لمساهمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 فيلاحظ من خلال توزيع المخصصات المالية أن أكثر من 60% منها موجه للأنشطة المستوعبة لليد العاملة بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وهو ما يبرز اهتمام الدولة بضرورة معالجة ملف البطالة كون توقعات البرنامج تشير إلى إنشاء 713150 منصب شغل 41,5% منها شبه دائمة. إذ تقدر التكلفة المتوسطة لإنشاء منصب شغل ب 736000 د.ج وهو ما يمثل 50% من تكلفة المنصب.

كما جاء تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاع الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية. [1]

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**،مرجع سبق ذكره، ص168.

ومن جهته البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 في إطار جهد محاربة البطالة خصص للبرنامج 320 مليار د.ج لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة وإيجاد الآليات الكفيلة بدعم قدرتها على المنافسة، والهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدل 600000 منصب سنويا موزعا على النحو التالي:[1]

- الوكالة الوطنية للتشغيل: 100000 منصب شغل/ السنة.
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: 300000 منصب شغل/ السنة.
- أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) : 200000 منصب شغل / السنة.

[1] مريبعي سوسن، مرجع سبق ذكره، ص124.

خلاصة الفصل الثالث:

كنتيجة لما تم دراسته في هذا الفصل يمكن القول أن السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر في الفترة 2001-2019 هي سياسة إنفاقية توسعية وذلك من خلال البرامج الإنفاقية التي سطرتها الدولة في هذه الفترة " برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو 2010-2014، وكذلك برنامج النمو الجديد 2015-2019".

كما شكل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أحد أهم أهداف برامج الانفاق العام وذلك نظرا لضخامة المخصصات المالية الموجهة للرقي بالمستوى المعيشي للسكان وتطوير الخدمة العمومية ودعم التنمية الاقتصادية.

حيث ساهم الانفاق العام في إحداث تغيير في منحنى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية من خلال التأثير في مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية من تعليم وصحة عمومية وانخفاض في معدلات البطالة مساهمة في دفع عجلة التنمية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي جاءت بعنوان " دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019" حاولنا الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من خلال التطرق إلى معرفة مدى فعالية النفقات العامة على مجالات التنمية الاجتماعية والتي يمكن من خلالها دفع عجلة الاقتصاد الوطني والخروج به من التبعية الاقتصادية.

فقد تغير مسار دور الدولة في الاقتصاد وأصبح لا بد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي ،إدارة الطلب الكلي و تحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته، حيث يجب أن يكون هناك ترشيد في النفقات وتحصيل أكبر للإيرادات حتى يكون هنالك أثر إيجابي في الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد بشكل أفضل، الأمر الذي يؤدي إلى النهوض بمختلف مجالات التنمية الاجتماعية.

ولقد تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج اختبار الفرضيات ونتائج عامة للدراسة.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى** جاءت كما يلي " **لتحقيق تنمية شاملة لا بد أن ترتبط التنمية الاجتاعية مع التنمية الاقتصادية.**" نثبت صحتها حيث أنه لتحقيق تنمية شاملة لابد أن ترتبط التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية وأن يكمل أحدهما الآخر، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر فلا يمكن تحقيق أي منهما بشكل فعال بمعزل عن الآخر.
- **الفرضية الثانية** نصت على أن " **التنمية الاجتماعية تغيير اجتماعي يستهدف إشباع حاجات الأفراد ورغباتهم.**" نثبت صحتها فالتنمية الاجتماعية عبارة عن تغيير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية وإزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين وإيجاد علاقات جديدة تفي باحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم.
- **الفرضية الثالثة** جاءت بالصيغة التالية" **اتبعت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لتحقيق التنمية الاجتماعية.**" فهي مرفوضة حيث تبنت الجزائر برامج تنموية ضخمة وتمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو وبرنامج النمو الجديد، حيث لم تصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كاملة ولكن يمكن القول أن هذه البرامج ساهمت بجزء بسيط في تحقيق هذه التنمية.

2- النتائج العامة للدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج هي:

- تعد النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها، أما ظاهرة زيادة النفقات العامة فهي إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن اختلفت وطأتها من دولة لأخرى.
- يعد ترشيد الإنفاق العام سبيلا لتجاوز شح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها فيما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الإسراف والتبذير.
- لتحقيق تنمية شاملة لابد من دمج كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.
- تطور نمو الإنفاق العام بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اجتماعية ابتداءا من سنة 2001.
- أولت الجزائر اهتمام كبير بقطاع التعليم والذي يمثل القاعدة الأساسية لتكوين رأس المال البشري، ويظهر ذلك من خلال المخصصات المالية الضخمة التي وجهتها له من أجل تحسن مردود هذا الأخير.
- ساهمت النفقات العامة في تطوير وتحسين النظام الصحي للأفراد من خلال تكثيف المنشآت والبرامج الصحية، ورغم التخصيصات الموجهة لهذا القطاع تبقى متدنية بالمقارنة مع دول أخرى.
- ساهمت النفقات العامة في الرفع من المستوى الصحي والتعليمي ومحاربة البطالة إلى مستوى معين من خلال البرامج التي انتهجتها، ومواصلتها في التخصيصات المالية لهذه القطاعات من الميزانية العامة لاستمرارية النتائج.

3- التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ترشيد الإنفاق العام بوضع نظام رقابة مناسب، يكفل التأكد من صرفها في الأوجه المخصصة لها، دون التلاعب أو الإسراف، قصد القضاء على كل مظاهر التبذير من خلال إحكام الرقابة على الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة، وهذا الأسلوب يحد من الاختلاس وتبديد الأموال كما يساعد على تطبيق مبدأ المحاسبة.
- يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة واليد العاملة،والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريان الاقتصاد.
- الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام وفق آليات ذات فعالية.

- ضرورة متابعة واستمرار تكثيف الجهود الوطنية في تحسين مجالات التنمية الاجتماعية في المدى الطويل.
- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

4- آفاق البحث:

من المؤكد أن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة الدراسات السابقة من جهة ويفتح المجال واسعا للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به من جهة أخرى، ومن بين المواضيع التي نقترحها لتطوير وإثراء هذا البحث هي:

- آليات ترشيد النفقات العامة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.
- العوامل المفسرة لنمو الانفاق العام.
- أثر الإنفاق العمومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر 2001-2020.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- جهاد سعيد خصاونة،**علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي ،** الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان – الأردن ،2010 .

2- محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة للدولة،** ديوان المطبوعات الجامعية 10 – 2010 ، الطبعة الرابعة ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر.

3- حامد عبد المجيد دراز ، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2003.

4- حسن مصطفى حسين ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

5- علي خليل سليمان ، أحمد اللوزي ، **المالية العامة** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 2000.

6- محمد سلمان سلامة،**الإدارة المالية العامة**،الطبعة الأولى،دار المعتز للنشر و التوزيع،الأردن،2015.

7- سمير صلاح الدين حمدي ، **المالية العامة** ، الطبعة الأولى ، طباعة النشر و التوزيع ، مكتبة زين الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2015.

8- زينب حسين عوض الله ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الرابعة ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 2012 .

9- سوزي عدل ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

10- عادل فليح العلي، **المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي**، دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007.

11- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

12- بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، طبعة 2010، القاهرة، مصر.

13- محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى،عمان، الأردن ، 2014.

14- أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2012.

15- فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

16- أعمر يحياوي،**مساهمة في دراسة المالية العامة،** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2005، الجزائر.

17- سمير الشاعر،**المالية العامة والنظام المالي الاسلامي** ،الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم للنشر والتوزيع، بيروت ،2011.

18- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية،** بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2006.

19- محمد صالح تركي القريشي ، **علم اقتصاد التنمية،** الطبعة الأولى، دار الاثراء، الأردن، 2010.

20- اسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)،** الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن،2012.

21- ثروت محمد شلبي،**تنمية اجتماعية،**جامعة بنها ، مصر، بدون تاريخ.

22- فيصل محمود غرايبة، **الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر،**الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008.

23- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية** ،الطبعة الأولى ، دار الحامد، الأردن، 2012.

24- عبد العزيز قاسم محارب،**التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي،** دار الجامعة الجديدة ،مصر،2011.

25- صبري فارس الهيبي، **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي،** الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن،2013.

26- عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية،** بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000.

27- رشاد أحمد عبداللطيف، **التنمية الإجتماعية في إطار مهنة الخدمات الإجتماعية،** الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 2010.

28- جمال حلاوة،علي مالح،**مدخل إلى علم التنمية،** الطبعة الأولى، دار الشروق، الأردن،2009.

29- مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)،** الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،2007.

30- محمد عبد العزيز عجيمة،إيمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)،** بدون طبعة، قسم الاقتصاد،كلية التجارة،مصر،2003.

31- عبد الكريم بكار،**مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**،الطبعة الأولى، دار القلم،سوريا،1999.

32- عمر وصفي عقيلي،**إدارة الموارد البشرية المعاصرة**،الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن،2015.

33- خليل حسين خليل،**محاضرات في التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة،1963.

34- علي لطفي، **التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980.

35- أحمد مجدي حجازي و شادية حجازي، **التنمية و مشكلات التخلف في المجتمع المصري**، بدون طبعة، دار الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة،1987.

36- محمد عبد افتاح محمد عبدالله، **ممارسة الخدمة الإجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية و المستحدثة)**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

37- فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة و السياحة دراسة أنثروبولوجية**، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.

38- حسين عبدالحميد أحمد رشوان، **التنمية(اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- بن نوار بومدين ، **النفقات العامة على التعليم ، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2010-2011 .

2- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف**، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2002 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010 .

3- بن فاضل سامية ، **النفقات العمومية و دورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2016** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017-2018.

4- بن سعيد لخضر،**التطور التكنولوجي وأثره على التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة ، تيارت ، 2010-2011.

5- سناء حم حميد،**استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص الادارة البيئية والسياحية،جامعة الجزائر3،غير منشورة،الجزائر،2012-2013.

6- فكرون السعيد،**استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، تخصص علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

7- شرفي مروة، خديجي إيمان، **أثر هيكل الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر**، دراسة تحليلية للفترة 2001-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و جباية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

8- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 2009-2010.

9- معطالله آمال ،**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2014-2015.

10- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (1970-2012)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم التسيير، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

11- مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر" الواقع والآفاق "**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 2، قسنطينة، 2012-2013.

ثالثا: مجلات وأبحاث:

1- يسري مهدي حسن،**أثر الإنفاق العام والإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985-2008**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد68.

2- محمد مسعى، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012.

3- محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار، النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 ، يومي 11-12 مارس 2013.

4- مسعود زكرياء، **سياسة التشغيل و فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1 ، يومي 11-12 ، مارس 2013.

5- نبيل بوفليح،**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية ادارية ، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر 2012.

6- **:** نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد09، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،2013.

رابعا: مواقع إلكترونية:

1- بوابة الوزير الأول، **السياسة العمومية**، الموقع http://www.premier-ministre.gov.dz/ar

2- الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz.

3- وزارة المالية الجزائرية.

خامسا: الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2001-2019).

الملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالتنمية الاجتماعية مؤخرا كونها تساهم في ضمان مستوى حياة أفضل لأفرادها ، حيث انتهجت سياسة إنفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة،من خلال تنفيذها برامج الإنفاق العام التي كان الهدف من ورائها الدفع بالعجلة التنموية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني، ومن خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر في الفترة 2001-2019 قد توصلت الدراسة إلى أن واقع مجالات التنمية الاجتماعية من صحة، تعليم وبطالة قد شهد تحسن إلى مستوى معين.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاجتماعية، الإنفاق العام، العجلة التنموية،الإقتصاد الوطني.

Abstract :

Algeria has strengthened its interest in social development recently, as it contributes to ensuring a better standard of life for its people, as it has adopted an expansionary spending policy that uses different aspects of spending, through implementing public spending programs that aim to push the development wheel and raise the performance of the national economy, and through Tracking the path of spending policy in Algeria in the period 2001-2019 The study found that the reality of the areas of social development in terms of health, education and unemployment improved to a certain level.

Key words: social development, public spending, developmental wheel, national economy.